موجز الضرائب في السعودية

أ. سيد عبيد

مدير عام شركة خبراء الضرائب للاستشارات الضريبية

اسم الكتاب: موجز الضرائب في السعودية

اسم الكاتب : سيد عبيد

تنسيق : خديجة الشربجي

تصميم الغلاف : مها أيمن

رقم الإيداع: ٤٤٧١/ ٢٠٢٥م

الترقيم الدولي: ٨-٩٣-٨٧٩١-٩٧٧-٩٧٨

كافة الحقوق محفوظة للناشر والمؤلف

لا يُسمح بإعادة طبع أو توزيع أي جزء بأي طريقة، بما يشمل ذلك التصوير أو الطباعة أو التسجيل الصوتي أو أي وسيلة أخرى إلكترونية أو غير إلكترونية، دون إذن كتابي مسبق من الناشر، ويسمح فقط في حال الاستعانة ببعض الفقرات لغرض النقد والدراسة، طبقًا لما تحدده قوانين واتفاقات حقوق الملكية الفكرية

موجز الضرائب في السعودية

إهداء

إلى روح والدي الحبيب رحمه الله وإلى والدتي العزيزة
بارك الله في عمرها .

الفهرس

المحتويات

إهداء..... ٥
الفهرس..... ٦
المقدمة: ٩
المبحث الأول: الغرض من الكتاب وأهدافه..... ١٠
المبحث الثاني: نبذة عن حجم الاقتصاد السعودي..... ١٣
المبحث الثالث: مقدمة عن الضرائب ودورها في الاقتصاد ٢١
المبحث الرابع:رؤية ٢٠٣٠وأهمية تنويع مصادرالدخل.. ٢٤
الفصل الأول: ٣٤
المبحث الأول: التعريف ببعض أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية..... ٣٥
أولاً: الزكاة..... ٣٥
ثانيًا: ضريبة الاستقطاع..... ٤١
ثالثًا: ضريبة الدخل..... ٤٧
رابعًا: ضريبة السلع الانتقائية..... ٥٠
خامسًا: ضريبة التصرفات العقارية..... ٥٦
المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة..... ٦٣
المبحث الثالث: الأسس القانونية والاقتصادية للضريبة ٦٦
المبحث الرابع: الأسس الاقتصادية للضريبة..... ٦٧

المبحث الخامس: تجارب دولية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة..... ٦٩
الفصل الثاني: ٧٤
تطور النظام الضريبي في المملكة ٧٤
المبحث الأول: تاريخ الضرائب في السعودية ٧٥
المبحث الثاني: مراحل تطبيق ضريبة القيمة المضافة ... ٧٨
المبحث الثالث: الإطار القانوني لضريبة القيمة المضافة في المملكة..... ٨٥
المبحث الرابع: الجهات المشرفة على تنفيذ الضريبة ٨٨
الفصل الثالث:..... ٩٢
معدلات الضريبة والمعفى والخاضع لها..... ٩٢
المبحث الأول: السلع والخدمات الخاضعة للضريبة... ٩٣
المبحث الثاني: السلع والخدمات المعفاة من الضريبة ٩٥
الفصل الرابع:..... ٩٦
المبحث الأول: أثرها على المستهلكين ٩٧
المبحث الثاني: تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٠٠
المبحث الثالث: دور ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات غير النفطية..... ١٠٤
الفصل الخامس: ١٠٩
المبحث الأول: دور الشركات في تسجيل الضريبة..... ١١٠

المبحث الثاني: تقديم الإقرارات الضريبية..... ١١٤
المبحث الثالث: العقوبات والغرامات على المخالفات... ١١٨
المبحث الرابع: مبادرات الاعفاء من الغرامات..... ١٢٢
المبحث الخامس: آليات مكافحة التهرب الضريبي..... ١٢٤
الفصل السادس: ١٢٧
المبحث الأول: الفوترة الإلكترونية(e-Invoicing) ... ١٢٨
المبحث الثاني: أهداف نظام الفوترة الإلكترونية..... ١٣٠
المبحث الثالث: مزايا الفوترة الإلكترونية..... ١٣١
المبحث الرابع: الالتزامات على الشركات..... ١٣٢
المبحث الخامس: عقوبات عدم الامتثال..... ١٣٣
الفصل السابع: ١٣٤
المبحث الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق الضريبة..... ١٣٥
المبحث الثاني: فرص تحسين النظام الضريبي..... ١٤٠
المبحث الثالث: أبرز التوصيات لتحقيق الشفافية في مجال ضريبة القيمة المضافة ١٤٥
المبحث الرابع: دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ ..... ١٥٠

المقدمة:

المبحث الأول: الغرض من الكتاب وأهدافه

المبحث الثاني: نبذة عن حجم الاقتصاد السعودي

المبحث الثالث: مقدمة عن الضرائب ودورها في الاقتصاد

المبحث الرابع: رؤية ٢٠٣٠ وأهمية تنويع مصادر الدخل

المبحث الأول: الغرض من الكتاب وأهدافه

لا شك أن الاقتصاد السعودي يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو مستدام وشامل، حيث تُمثّل رؤية المملكة ٢٠٣٠ خارطة طريق للتحول الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها وجهة استثمارية واعدة على مستوى العالم حيث صار من المحقق ـ إن شاء الله ـ أننا أمام عملاق اقتصادي يتشكل الآن، ويُعِدّ العدة ليبلغ ذروة قوته ونضجه خلال بضع سنوات قادمة." لذلك، وبحكم احتكاكي بالسوق السعودي منذ عام ٢٠١٦، ومن موقعي كمدير عام لشركة "خبراء الضرائب للاستشارات الضريبية"، أستطيع أن أؤكد أن السوق السعودي يشهد تحولاً نوعياً ومتسارعاً.هذا التحول يأتي مدفوعاً بسياسات اقتصادية طموحة، أبرزها الإصلاحات الضريبية وتنويع مصادر الدخل، والتي ساهمت في خلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية للشركات المحلية والعالمية.كما أن تجربتي العملية خلال هذه السنوات منحتني رؤية جيدة حول كيفية تعامل الشركات مع التطورات الاقتصادية والضريبية في المملكة، مما يعزز من قناعتي بأننا نعيش في واحدة من أكثر الفترات أهمية في تاريخ الاقتصاد السعودي. إلا أنني قد لاحظت أن العديد من الأفراد وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة يفتقرون إلى مرجع ضريبي شامل وبسيط يمكنهم من خلاله فهم أساسيات النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية، مما دفعني إلى التفكير بجدية في تقديم حل

عملي ومفيد؛ ومن هنا جاءت فكرة إصدار هذا الكتاب.
هدفي من هذا الكتاب هو أن يكون مرجعًا ميسرًا وواضحًا، يمكن لأي شخص قراءته ليكتسب فكرة شاملة ومتكاملة عن النظام الضريبي في المملكة، مما يسهم في رفع الوعي الضريبي وتعزيز التزام الأفراد والشركات بقوانين الضرائب بسهولة وثقة.

آمل أن يُسهم هذا الكتاب في سد الفجوة المعلوماتية ويكون أداة فعّالة لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع في رحلتهم نحو الامتثال الضريبي.

ويمكن تحديد الأغراض والأهداف على النحو التالي:

- **التثقيف والتوعية**: تزويد الأفراد والشركات بمعلومات مختصرة ومركزة حول نظام الضرائب في المملكة والتعريف بالأنواع المختلفة من الضرائب، بما في ذلك أهميتها وآليات تطبيقها.
- **دعم الامتثال الضريبي**: مساعدة الأفراد والشركات على فهم واجباتهم الضريبية وتشجيع الامتثال لتجنب المخالفات.
- **تحليل الأثر**: تسليط الضوء على تأثيرات الضرائب لاسيما ضريبة القيمة المضافة على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

- **توضيح أهمية الضرائب في تحقيق الاستدامة المالية:** شرح كيف تسهم الضرائب في تنويع مصادر دخل المملكة بعيدًا عن النفط.
- **مناقشة التحديات والفرص**: تحليل التحديات التي تواجه النظام الضريبي، مثل التهرب الضريبي، وتحديد الفرص لتحسين كفاءة النظام.
- **توفير دليل عملي للشركات والأفراد**: تقديم نصائح وإرشادات حول كيفية الامتثال للنظام الضريبي والإجراءات المتعلقة بتسجيل الضريبة وإعداد الإقرارات.
- **تعزيز الشفافية:** زيادة الوعي باللوائح والقوانين الضريبية لضمان فهمها بشكل واضح من قبل جميع الأطراف.

المبحث الثاني: نبذة عن حجم الاقتصاد السعودي

الاقتصاد السعودي هو أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط ، حيث تُعد المملكة العربية السعودية صاحبة أكبر ناتج محلي إجمالي (GDP) في المنطقة، وهو يحتل مكانة مميزة عالميًا بفضل موارده الطبيعية الغنية، خاصة في قطاع النفط والغاز. كما أن المملكة تتبنى خططًا طموحة لتنويع اقتصادها من خلال رؤية السعودية ٢٠٣٠، مما يضعها في مصاف الدول الاقتصادية الكبرى.

١- حجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

- **الناتج المحلي الإجمالي :**
  - تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حاجز 1.1 تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، مما يجعلها ضمن قائمة أكبر ٢٠ اقتصادًا عالميًا (مجموعة العشرين.(G20
- **الترتيب العالمي :**
  - تُعتبر السعودية أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتأتي في المرتبة 18عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

٢ـ القطاعات الاقتصادية الرئيسية

- **النفط والغاز :**
  - يُمثل قطاع النفط والغاز حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70%من الإيرادات الحكومية.
  - السعودية تُعد أكبر مُصدّر للنفط الخام في العالم وواحدة من أكبر منتجيه، بإنتاج يومي يقارب 10 ملايين برميل.
- **القطاعات غير النفطية :**
  - تشهد نموًا سريعًا نتيجة جهود تنويع الاقتصاد، وتشمل :
    - التجارة والتجزئة.
    - السياحة والترفيه
    - الصناعات التحويلية.
    - التكنولوجيا والطاقة المتجددة.
    - الخدمات المالية.

٣ـ التجارة والاستثمار

- **الميزان التجاري :**
  - تحقق المملكة فائضًا كبيرًا في الميزان التجاري، بفضل الصادرات النفطية وغير النفطية.
  - إجمالي الصادرات: حوالي 315مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣.
  - إجمالي الواردات: حوالي 140مليار دولار أمريكي.
- **الاستثمارات الأجنبية :**
  - المملكة تُعد واحدة من أكثر الوجهات جذبًا للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، خاصةً في البنية التحتية، الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا.
  - وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، تستهدف السعودية جذب 100 مليار دولار سنويًا من الاستثمارات الأجنبية.

٤ـ قوة العمل والسكان

- **عدد السكان :**
  - يبلغ عدد سكان المملكة حوالي 35مليون نسمة، يشكل السعوديون نحو 60%منهم، والبقية عمالة وافدة.

- **سوق العمل :**
  - التركيز الحالي على توطين الوظائف وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات غير النفطية.
  - البطالة بين السعوديين انخفضت إلى أقل من 9% في عام ٢٠٢٣، نتيجة مبادرات التوظيف وبرامج التدريب.

٥- الإنفاق الحكومي والمشاريع العملاقة

- **الإنفاق الحكومي :**
  - موازنة المملكة لعام ٢٠٢٤ تُقدّر بـ 1.3تريليون ريال سعودي 347مليار دولار، مع تركيز كبير على مشاريع التنمية المستدامة.
- **المشاريع العملاقة :**
  - مشاريع مثل نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر تعكس رؤية المملكة لتطوير اقتصادها بعيدًا عن النفط.
  - الاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل مشروع محطة الطاقة الشمسية في سكاكا.

٦- الاحتياطيات النقدية والصناديق السيادية

- **احتياطيات النقد الأجنبي :**
- بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة العربية السعودية في الخارج حوالي **1.646تريليون ريال سعودي**)ما يعادل ٤٣٨.٩٧ مليار دولار أمريكي) بنهاية يناير ٢٠٢٤
- تتألف هذه الأصول من عدة مكونات رئيسية، تشمل:
- **الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج** :بلغت حوالي ١.٠٢ تريليون ريال سعودي
- **النقد الأجنبي والودائع في الخارج** :قُدّرت بحوالي ٥٩٧ مليار ريال سعودي.
- **الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي** :حوالي ١٣.٦٩ مليار ريال سعودي.
- **حقوق السحب الخاصة** :بلغت نحو ٧٧.٩ مليار ريال سعودي.
- **الذهب النقدي** :استقر عند ١.٦٢٤ مليار ريال سعودي.
- يُعد هذا الاحتياطي النقدي مؤشرًا على قوة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة التقلبات الاقتصادية

العالمية، حيث يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للمملكة.

- **صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)** :
- هو أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، ويُعد المحرك الرئيسي لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط.

نبذة عن الصندوق:

- **تأسيس الصندوق** :تأسس في عام ١٩٧١ بهدف دعم الاستثمارات الوطنية وتمويل المشاريع الكبرى.
- **المالك** :مملوك بالكامل للحكومة السعودية.
- **رئيس مجلس الإدارة** :ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.
- **الأصول المدارة** :اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، يدير الصندوق أصولًا تتجاوز **2.2تريليون ريال سعودي** (ما يعادل حوالي ٦٠٠ مليار دولار أمريكي)

الأهداف الاستراتيجية للصندوق:

- **تنويع الاقتصاد** :يهدف الصندوق إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال الاستثمار في قطاعات متنوعة مثل السياحة، الترفيه، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة.
- **الاستثمارات المحلية والدولية** :يقوم الصندوق باستثمارات محلية لتطوير القطاعات الحيوية ودعم الشركات الناشئة، كما يشارك في استثمارات عالمية مثل شراء حصص في شركات كبرى.
- **خلق فرص عمل** :من المتوقع أن يسهم الصندوق في توفير مئات الآلاف من الوظائف المباشرة وغير المباشرة في المملكة.
- **تعزيز مكانة المملكة عالميًا** :من خلال الاستحواذ على أصول استراتيجية وشراكات دولية، يسعى الصندوق إلى تعزيز الدور الاقتصادي للمملكة على الصعيد العالمي.

مشاريع بارزة للصندوق:

- **نيوم** :مشروع مدينة مستقبلية تعتمد على التكنولوجيا المستدامة.
- **القدية** :وجهة سياحية وترفيهية عالمية.
- **البحر الأحمر** :مشروع سياحي ضخم على ساحل البحر الأحمر.
- **روشن** :شركة تطوير عقاري مملوكة للصندوق تهدف إلى توفير حلول سكنية حديثة.
- **لوسيد موتورز** :استثمار في شركة السيارات الكهربائية الأمريكية.
- **Savvy Gaming Group**:مبادرة لدعم صناعة الألعاب الإلكترونية عالميًا.

المبحث الثالث: مقدمة عن الضرائب ودورها في الاقتصاد

تُعَدُّ الضرائب من أهم الآليات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها المالية والاجتماعية. فهي تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الدول، وتساهم في تمويل الخدمات العامة، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

مفهوم الضرائب

الضريبة هي مبلغ مالي تفرضه الدولة ـ أي دولة ـ على الأفراد والشركات وفقًا لقوانين معينة، دون مقابل مباشر، وتستخدم هذه الأموال لتمويل الإنفاق العام والخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. تختلف أنواع الضرائب حسب الأساس القانوني والاقتصادي لكل نوع منها.

أنواع الضرائب

١. الضرائب المباشرة :تفرض مباشرة على الأفراد والشركات، مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات. هذه الضرائب تعتمد على قدرة الدافع على الدفع، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٢. الضرائب غير المباشرة :تفرض على السلع والخدمات، مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) والجمارك. وتنتقل هذه الضرائب إلى المستهلك النهائي.

٣. الضرائب التصاعدية :تزيد نسبتها مع زيادة الدخل أو الثروة، مما يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة.

٤. الضرائب التراجعية :تقل نسبتها مع زيادة الدخل، وقد تكون أقل فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أدوار الضرائب في الاقتصاد

١ـ تمويل الخدمات العامة

تُستخدم إيرادات الضرائب لتمويل مجموعة واسعة من الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والأمن. هذه الخدمات تعتبر أساسية لضمان رفاهية المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

٢ـ إعادة توزيع الدخل

تساهم الضرائب التصاعدية في تقليل الفجوة الاقتصادية من خلال جمع المزيد من الأموال من أصحاب الدخل المرتفع وإعادة توزيعها عبر برامج الدعم الاجتماعي والخدمات العامة.

٣- تنظيم النشاط الاقتصادي

تستخدم الحكومات الضرائب كأداة لتنظيم النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم أو الكساد. على سبيل المثال، يمكن زيادة الضرائب للحد من الإنفاق الاستهلاكي في فترات التضخم، أو تخفيضها لتحفيز النمو الاقتصادي في فترات الركود.

٤- تشجيع أو تثبيط سلوك معين

يمكن للضرائب أن تستخدم لتشجيع أو تثبيط سلوك معين من خلال فرض ضرائب على السلع الضارة مثل التبغ والكحول، أو تقديم حوافز ضريبية للأنشطة البيئية أو الابتكارات التكنولوجية.

٥- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب الضرائب دورًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير مصدر ثابت للإيرادات يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

المبحث الرابع: رؤية ٢٠٣٠ وأهمية تنويع مصادر الدخل

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة شاملة أعلن عنها في عام ٢٠١٦ بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. تهدف الرؤية إلى تحويل اقتصاد المملكة ومجتمعها بشكل جذري لتكون قوة اقتصادية عالمية قائمة على التنوع والابتكار وتستند الرؤية إلى ثلاث محاور رئيسية :مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

١ـ الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠:

أ. تقليل الاعتماد على النفط

- تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السعودي.
- التركيز على تطوير قطاعات أخرى مثل التكنولوجيا، السياحة، والخدمات اللوجستية.

ب. تنمية القطاعات غير النفطية

- رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦% إلى ٥٠%

- زيادة الصادرات غير النفطية من ١٦% إلى ٥٠% من إجمالي الصادرات.

ج. جذب الاستثمارات الأجنبية

- جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١.٣ تريليون ريال سعودي.
- تحسين بيئة الأعمال وإصلاح الأنظمة القانونية والتشريعية.

د. خلق فرص العمل

- خلق ملايين الوظائف في القطاع الخاص.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ٣٠% على الأقل.

هـ. تحسين جودة الحياة

- تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- تطوير المدن والبنية التحتية لتوفير بيئة عيش أفضل.

٢- المحاور الثلاثة لرؤية ٢٠٣٠: (مجتمع حيوي – اقتصاد مزدهر – وطن طموح)

أ. مجتمع حيوي

١. الهوية الوطنية:

- تعزيز الهوية الثقافية للمملكة مع احترام التنوع المحلي.
- دعم التراث الوطني مثل المواقع الأثرية والتراثية.

٢. الصحة والرفاهية:

- تحسين الرعاية الصحية من خلال الاستثمار في المرافق الصحية والبنية التحتية.
- زيادة معدل متوسط العمر المتوقع إلى ٨٠ عامًا.

٣. الترفيه والثقافة:

- تطوير قطاع الترفيه من خلال إنشاء هيئة الترفيه وتنظيم فعاليات عالمية ، ومهرجانات، فعاليات رياضية ودعم السينما والمسرح.
- زيادة مشاركة المجتمع في الأنشطة الثقافية والترفيهية.

ب. اقتصاد مزدهر

١. تنويع الاقتصاد:

- الاستثمار في قطاعات مثل التعدين، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة.

- إطلاق مشاريع كبرى مثل نيوم ومشروع البحر الأحمر.

٢. القطاع الخاص:

- دعم نمو القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد.
- تحسين بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات البيروقراطية وتوسيع الاعتماد على الخدمات الالكترونية بدلا من مراجعة مباني الهيئات والوزارات.

٣. الاستثمار الأجنبي:

- جذب الشركات العالمية للاستثمار في المملكة.
- تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.

٤. الابتكار والتقنية:

- التحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال دعم الشركات الناشئة في التكنولوجيا.
- توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال انشاء سدايا (SDAIA) وهي الهيئة السعودية للبيانات

والذكاء الاصطناعي، التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٩ بقرار ملكي.

ج. وطن طموح

١. الحكومة الشفافة:

- تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الشفافية.
- إطلاق منصة "اعتماد" لتحسين إدارة الميزانية و هي نقلة نوعية في إدارة الموارد المالية في السعودية، هذه المنصة الالكترونية تُعتبر أداة رئيسية لتسهيل إدارة العقود والمشتريات الحكومية، وتمكين القطاعين العام والخاص من إتمام العمليات المالية والإدارية إلكترونيًا.

٢. المشاركة المجتمعية:

- تشجيع المواطنين على المشاركة في صنع القرار مثل إنشاء منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية وهي منصة إلكترونية تتيح للمواطنين والجهات المعنية المشاركة في إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول الأنظمة واللوائح والسياسات قبل إصدارها.

- دعم العمل التطوعي وزيادة عدد المتطوعين إلى مليون متطوع سنويًا.

٣. التطوير المستدام:

- تعزيز الاستدامة البيئية وتقليل الانبعاثات الكربونية.
- استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

٣- المشاريع العملاقة لرؤية ٢٠٣٠

أ. نيوم

- مدينة مستقبلية بقيمة ٥٠٠ مليار دولار.
- تعتمد على الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة.
- تضم مشروع "ذا لاين"، وهو مدينة بدون سيارات أو شوارع.

ب. مشروع البحر الأحمر

- وجهة سياحية عالمية تُركز على الاستدامة البيئية.
- تشمل ٩٠ جزيرة طبيعية وفنادق صديقة للبيئة.

ج. القدية

- مدينة ترفيهية ورياضية وثقافية بالقرب من الرياض.
- تهدف لجذب ملايين الزوار سنويًا.

د. أمالا

- مشروع فاخر يركز على السياحة الصحية والثقافية.
- يستهدف السياح الباحثين عن الاستجمام والرفاهية.

هـ. مدينة الملك سلمان للطاقة

- تهدف إلى أن تكون مركزًا عالميًا لصناعات الطاقة المتجددة والتقليدية.

٤- برامج تحقيق الرؤية

أ. برنامج جودة الحياة

- تحسين نوعية الحياة من خلال توفير خيارات ترفيهية وثقافية وصحية.
- إنشاء مساحات خضراء وأماكن عامة مميزة.

ب. برنامج الإسكان

- زيادة نسبة تملك السعوديين للمساكن إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠.

- تقديم دعم مالي واعفاءات ضريبية لتسهيل امتلاك المنازل.

ج. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP)

- تعزيز الصناعات المحلية وتطوير سلاسل الإمداد.
- الاستثمار في النقل الجوي والبحري لتسهيل التجارة.

د. برنامج التحول الرقمي

- تسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي.
- تطوير الحكومة الإلكترونية وتحسين خدماتها.

٥- التحديات التي تواجه الرؤية

أ. تقلب أسعار النفط:

- استمرار اعتماد الاقتصاد على النفط يجعل بعض الخطط عرضة للتأثر.

ب. سرعة التنفيذ:

- تحقيق الأهداف الطموحة يتطلب تسريع تنفيذ المشاريع العملاقة.

ج. التغيير المجتمعي:

- التعامل مع التحولات الثقافية والاجتماعية يحتاج إلى توازن بين الأصالة والتطور.

د. التحديات البيئية:

- الحاجة إلى تحقيق الاستدامة مع الحفاظ على البيئة في ظل المشاريع الكبرى.

٦- أثر رؤية ٢٠٣٠ على المواطنين

أ. فرص العمل:

- خلق ملايين الوظائف في قطاعات متنوعة مثل السياحة، التقنية، والصناعة.

ب. تحسين المعيشة:

- توفير خدمات صحية وتعليمية أفضل.
- زيادة الخيارات الترفيهية والثقافية.

ج. دعم رواد الأعمال:

- تقديم حوافز وبرامج تدريبية لدعم الشركات الناشئة.

٧- رؤية ٢٠٣٠ والاستدامة

أ. البيئة والطاقة:

- إطلاق مشاريع طاقة متجددة مثل "سدير للطاقة الشمسية."
- استهداف أن تكون السعودية من أكبر مصدري الهيدروجين الأخضر.

ب. المياه والزراعة:

- تطوير تقنيات لتحلية المياه بشكل أكثر كفاءة.
- تعزيز الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية.

الفصل الأول:

المبحث الأول: تعريف ببعض أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة

المبحث الثالث: الأسس القانونية والاقتصادية للضريبة

المبحث الرابع: الأسس الاقتصادية للضريبة

المبحث الخامس: تجارب دولية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

المبحث الأول: التعريف ببعض أنواع الضرائب في المملكة العربية السعودية

أولاً: الزكاة

في المملكة العربية السعودية، تُطبق الزكاة على الشركات (سواء كانت شركات أشخاص أو شركات أموال) المملوكة كليًا أو جزئيًا لمواطنين سعوديين أو لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي (بالنسبة لحصصهم). وتخضع حصص المساهمين غير السعوديين أو من خارج دول الخليج للضريبة على الدخل بدلاً من الزكاة، أو يتم احتساب الضريبة والزكاة بصورة تناسبية إذا كان هناك خليط من الشركاء (سعوديين/خليجيين وغير سعوديين). فيما يلي توضيح تفصيلي لأبرز الجوانب المتعلقة بزكاة الشركات في السعودية:

أولًا: النطاق والأشخاص الخاضعون للزكاة

١. **الشركات المملوكة بالكامل لسعوديين أو خليجيين** :تخضع للزكاة على حصصهم.
٢. **الشركات ذات رأس مال مختلط (سعودي/خليجي وأجنبي)** **:**
    - تُحسب الزكاة على الحصة السعودية/الخليجية.

- تُحسب ضريبة الدخل على الحصة الأجنبية.
- يتم التقسيم في الإقرار نفسه بشكل تناسبي.

ثانيًا: كيفية احتساب الزكاة على الشركات

تُحسب الزكاة السنوية للشركات على "الوعاء الزكوي Zakat) " (Base، والذي يُحدَّد وفقًا لمعايير وضوابط أصدرتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. ويُمكن تلخيص طريقة الاحتساب بالخطوات التالية:

١. **تحديد بنود القوائم المالية:**
   - رأس المال.(Capital)
   - الأرباح المحتجزة.(Retained Earnings)
   - الاحتياطيات بأنواعها.(Reserves)
   - القروض طويلة وقصيرة الأجل.(Loans)
   - الأرباح للفترة.(Net Income)
٢. **إضافة أي بنود أخرى تزيد الوعاء الزكوي:**
   - على سبيل المثال: الذمم الدائنة طويلة الأجل إذا اعتُبرت تمويلاً للشركة.
٣. **استبعاد بنود غير خاضعة:**

- الأصول الثابتة (Fixed Assets) التي لا تتاجر بها الشركة (المصانع، المباني التشغيلية، الآلات...)
- الأصول غير الملموسة (Intangible Assets) مثل الشهرة والعلامات التجارية (وفقاً لشروط وضوابط محددة).
- الاستثمارات طويلة الأجل في شركات أخرى، بشروط معينة (إذا لم تكن بغرض التجارة)
- الخسائر المرحلة (Losses Carry-Forward) يُسمح بخصمها أحيانًا في حدود معينة.

٤. **حساب الوعاء الزكوي:**

الوعاء الزكوي =(المصادر الخاضعة للزكاة) – (البنود غير الخاضعة)

٥. **ضرب الوعاء الزكوي بنسبة الزكاة:**

- المعدل الأساسي للزكاة هو ٢.٥% (أي ربع العشر) من الوعاء الزكوي.

٦. **الفترة الزمنية (الحول):**

- يُحسب الوعاء عادةً بناءً على القوائم المالية السنوية (سنة ميلادية أو هجرية) على أن يُكمل المال دورة كاملة (حول) في ملكية الشركة.

ثالثًا: الإقرار الزكوي للشركات

١. **التسجيل:**

- يتوجب على كل شركة تعمل في السعودية التسجيل في بوابة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والحصول على رقم مميز.

٢. **تقديم الإقرار:**

- يجب على الشركات تقديم الإقرار الزكوي والضريبي (إن وُجدت ضريبة دخل) خلال مدة لا تتجاوز ١٢٠ يومًا من نهاية السنة المالية للشركة.
- يتم إدخال البيانات المالية في نماذج الإقرار الزكوي والضريبي عبر بوابة الهيئة الإلكترونية.

٣. **فحص الإقرار:**

- قد تقوم الهيئة بفحص إقرار الشركة للتأكد من صحة البيانات واحتساب الزكاة بصورة صحيحة ، علما أن التقادم الضريبي في المملكة هو خمس

سنوات من نهاية السنة الضريبية التي تم تقديم الإقرار عنها ويمكن تمديد المدة إذا كانت هناك دلائل على وجود تلاعب أو احتيال.

- في حال وجود فروقات يتم إشعار الشركة بالمبالغ المستحقة الإضافية في صورة إشعار يحمل عنوان خطاب تعديل.

٤. **الدفع:**

- يتم تسديد مبالغ الزكاة إلكترونيًا عبر نظام "سداد" أو القنوات المعتمدة لدى البنوك السعودية.

٥ـ حالات خاصة وتسهيلات

١. **الإعفاءات:**

- بعض الجمعيات والمنظمات غير الربحية قد تكون معفاة من الزكاة أو الضريبة في حال توفرت الشروط المطلوبة واعتماد الهيئة.
- النشاطات الخيرية التي لا تهدف للربح.

٢. **تسوية الأخطاء والفروقات:**

- يمكن للشركة تقديم اعتراض أو التصعيد الى الأمانة العامة للجان الضريبية في حالة الاختلاف

مع تقديرات الهيئة، وذلك ضمن المدد النظامية المحددة.

٣. **تقسيط مبالغ الزكاة:**

- تسمح الهيئة بتقسيط المبالغ المستحقة وفق ضوابط معينة.

٤- العقوبات والمخالفات

١. **الغرامات:**

- قد تُفرض غرامات تأخير على الشركات التي تتأخر في تقديم الإقرارات.
- تُفرض غرامات إضافية إذا تبين وجود تحايل أو إخفاء للمعلومات أو بيانات غير صحيحة في الإقرار.

٢. **إيقاف الخدمات والحجز البنكي:**

- في حال عدم التزام الشركة بتسديد الزكاة أو تصحيح وضعها، قد تقوم الهيئة بالتنسيق مع جهات أخرى لوقف بعض الخدمات الحكومية عن الشركة أو تطبيق حجز على حسابات البنوك حتى يتم السداد.

ثانيًا: ضريبة الاستقطاع

ضريبة الاستقطاع هي إحدى الضرائب التي تفرضها المملكة العربية السعودية على الدخل الذي يُدفع لغير المقيمين داخل المملكة. تهدف هذه الضريبة إلى ضمان حصول المملكة على حصتها من الإيرادات التي يتم تحقيقها داخل حدودها الوطنية. سنستعرض أدناه التفاصيل الشاملة لضريبة الاستقطاع:

١ـ تعريف ضريبة الاستقطاع

ضريبة الاستقطاع هي ضريبة تُفرض على الدخل الناتج عن تقديم خدمات أو تحقيق أرباح في السعودية من قِبل أشخاص أو شركات غير مقيمة. يتم استقطاع هذه الضريبة من قبل الجهة السعودية الدافعة للمبلغ وتحويلها إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

٢ـ الخلفية التشريعية

- ضريبة الاستقطاع منصوص عليها في المادة ٦٨ من نظام ضريبة الدخل السعودي.

- تُطبق هذه الضريبة على المدفوعات التي تتم لصالح كيانات أو أفراد غير مقيمين لقاء خدمات أو أعمال تتم داخل المملكة.

٣- الفئات الخاضعة لضريبة الاستقطاع

أ. الكيانات الخاضعة:

- أي شخص أو كيان غير مقيم يحقق دخلاً من المملكة.
- أمثلة: شركات أجنبية تقدم خدمات استشارية، شركات تقنية المعلومات العالمية، أو فنانين يقدمون عروضًا في السعودية.

ب. المدفوعات الخاضعة:

- الخدمات الإدارية والفنية.
- الإتاوات ورسوم الترخيص.
- أرباح الأسهم الموزعة.
- الفوائد.
- الإيجارات المتعلقة بالأصول الموجودة داخل المملكة.
- أي مدفوعات أخرى تحقق دخلًا لغير المقيمين.

٤ـ نسب الاستقطاع المطبقة

تختلف نسبة الضريبة المفروضة حسب نوع الخدمة أو الدخل. فيما يلي أبرز النسب:

- **5%:** أرباح الأسهم أو الإيجارات.
- **15%:** الأتعاب الإدارية والفنية.
- **20%:** الإتاوات أو استخدام الحقوق الفكرية.
- **10%:** الفوائد على القروض الممنوحة من غير المقيمين.
- نسب أخرى حسب طبيعة النشاط.

٥- طريقة الاستقطاع

أ. الجهة المستقطعة:

- الجهة السعودية التي تدفع الأموال هي المسؤولة عن اقتطاع الضريبة.
- يجب تحويل المبلغ المستقطع إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال مدة محددة.

ب. احتساب الاستقطاع:

- يتم حساب الضريبة بناءً على إجمالي المبلغ المدفوع دون النظر إلى تكاليف أو مصاريف المتلقي.

ج. رفع الإقرارات:

يجب تقديم الإقرار ودفع الضريبة خلال **10أيام** من نهاية الشهر الذي تم فيه الدفع من خلال الجهة السعودية.

٦- الإعفاءات والاستثناءات

أ. الإعفاءات:

- الاتفاقيات الضريبية الدولية :
  - السعودية لديها اتفاقيات مع العديد من الدول لتجنب الازدواج الضريبي.
  - قد تقل نسبة الاستقطاع أو يتم إعفاء المدفوعات تمامًا إذا كانت الدولة المستفيدة ضمن هذه الاتفاقيات.
- المؤسسات الدبلوماسية وبعض الجهات الحكومية قد تكون مستثناة.

ب. الخصم الضريبي:

- قد يُسمح لغير المقيم بخصم الضرائب المدفوعة في السعودية من التزاماته الضريبية في بلده الأصلي وفقا لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

٧- العقوبات على عدم الالتزام

- تأخير الدفع: فرض غرامة تأخير بنسبة تصل إلى 5% من قيمة الضريبة المستحقة لكل شهر تأخير.
- عدم الاستقطاع: تحميل الجهة الدافعة كامل المبلغ الضريبي بالإضافة إلى غرامات.
- التهرب الضريبي: يمكن أن يؤدي إلى غرامات تصل إلى ٢٥% من المبلغ المستحق إضافة إلى العقوبات القانونية.

٨- أمثلة تطبيقية

أ. حالة استشارية:

- شركة سعودية تدفع ١٠٠,٠٠٠ ريال لشركة أجنبية لقاء استشارات .

- نسبة الاستقطاع: ١٥.%
- المبلغ المحول: ٨٥,٠٠٠ ريال للشركة الأجنبية، و١٥,٠٠٠ ريال لهيئة الزكاة.

ب. حالة توزيع أرباح:

- شركة سعودية توزع أرباحًا قدرها ٥٠٠,٠٠٠ ريال على مساهم أجنبي .
  - نسبة الاستقطاع: ٥.%
  - المبلغ المحول: ٤٧٥,٠٠٠ ريال للمساهم الأجنبي، و٢٥,٠٠٠ ريال للهيئة.

ثالثًا: ضريبة الدخل

١ـ تعريف ضريبة الدخل

هي ضريبة تُفرض على صافي دخل الشركات العاملة في الأنشطة الاقتصادية داخل المملكة العربية السعودية.

٢ـ الفئات المستهدفة

أ. الأفراد:

- في السعودية، الأفراد لا يخضعون لضريبة الدخل على رواتبهم وأجورهم.

ب. الشركات:

- الشركات الأجنبية العاملة في المملكة تخضع لضريبة الدخل.
- الشركات السعودية التي تضم مساهمين أجانب تخضع لضريبة الدخل على حصة الأجانب فقط.
- الكيانات السعودية بالكامل تخضع للزكاة بدلًا من ضريبة الدخل.

٣- النسب المطبقة

- النسبة العامة: ٢٠% من صافي الدخل السنوي.
- **85%**على الشركات التي تُمارس أنشطة إنتاج النفط والغاز الطبيعي.

٤- .تقديم الإقرارات الضريبية

- يجب على الشركات تقديم إقرارات ضريبية سنوية توضح الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل خلال ١٢٠ يومًا من نهاية السنة المالية.

٥- الاتفاقيات الضريبية الدولية

أ. تجنب الازدواج الضريبي:

- المملكة وقعت اتفاقيات مع عشرات الدول لتجنب فرض ضرائب مزدوجة على الدخل.
- بموجب هذه الاتفاقيات، يتم تخفيض أو إعفاء الضرائب على بعض أنواع الدخل مثل أرباح الأسهم التي قد تُخفض

إلى ٥% أو تُعفى تمامًا إذا كانت الدولة المستفيدة ضمن الاتفاقيات.

٦- العقوبات على عدم الامتثال

- تفرض هيئة الزكاة غرامات تأخر سداد وغرامات تأخر في تقديم الإقرار وقد تطبق إجراءات التحصيل الالزامي مثل إيقاف الخدمات الحكومية والحجز البنكي لمن لم يقدم الاقرارات أو قدمها ولم يسددها، كما تمتنع الهيئة عن منح المكلف شهادة الزكاة المحدثة وهي الشهادة الضرورية لإتمام كافة المعاملات وتجديد التراخيص وصرف المستحقات لدى الجهات المختلفة .... الخ

رابعًا: ضريبة السلع الانتقائية

ضريبة السلع الانتقائية هي نوع من الضرائب غير المباشرة التي تطبقها المملكة العربية السعودية على بعض السلع التي تُعتبر ضارة بالصحة أو البيئة، أو السلع التي تُعد كمالية وغير ضرورية. تهدف هذه الضريبة إلى تقليل استهلاك هذه السلع وزيادة الإيرادات العامة لدعم القطاعات الحيوية.

يذكر أن السعودية ليست الدولة الوحيدة التي تطبق ضريبة السلع الانتقائية. دول مثل الإمارات وقطر والبحرين تطبق أيضًا ضرائب مماثلة على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، مع فروقات طفيفة في النسب والتطبيق.

أولاً: السلع المشمولة بالضريبة

أ. المشروبات الغازية:

- تُفرض ضريبة بنسبة ٥٠% على المشروبات الغازية.

ب. مشروبات الطاقة:

- تُفرض ضريبة بنسبة ١٠٠% على مشروبات الطاقة.

ج. التبغ ومشتقاته:

- تُفرض ضريبة بنسبة ١٠٠% على منتجات التبغ، مثل السجائر والمعسلات .

د. المشروبات المحلاة:

- المشروبات التي تحتوي على السكر أو المحليات المضافة تخضع لضريبة بنسبة ٥٠.%

هـ. الأجهزة وأدوات التدخين الإلكترونية:

- تُفرض ضريبة بنسبة ١٠٠% على السجائر الإلكترونية وسوائلها والأدوات المرتبطة بها .

ثانيًا: أهداف ضريبة السلع الانتقائية

١. **الصحة العامة:**
   - تقليل استهلاك السلع الضارة بالصحة، مثل التبغ والمشروبات السكرية، مما يُقلل من الأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب.

٢. **البيئة:**

- تقليل استهلاك السلع التي تلوث البيئة مثل منتجات التبغ.

٣. **الإيرادات الحكومية:**

- زيادة الإيرادات لدعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية.

ثالثًا: كيفية تطبيق الضريبة

أ. نقطة التطبيق:

- تُفرض الضريبة عند استيراد السلعة إلى المملكة أو عند إنتاجها محليًا.

ب. المسؤولية:

- المسؤول عن دفع الضريبة هو المنتج المحلي أو المستورد أو الموزع.

ج. تسجيل الشركات:

- الشركات التي تعمل في إنتاج أو استيراد أو توزيع السلع الانتقائية ملزمة بالتسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

رابعًا: أمثلة عملية لتطبيق الضريبة

المثال الأول: عبوة مشروبات غازية

- السعر الأساسي 4 :ريالات.
- نسبة الضريبة.50% :
- الضريبة المستحقة:

2 = 50% × 4ريال.

السعر بعد الضريبة = ٤ + ٢ = ٦ ريالات.

المثال الثاني: علبة سجائر

- السعر الأساسي 20 :ريالًا.
- نسبة الضريبة.100% :
- الضريبة المستحقة:

20 = 100% × 20ريالًا.

السعر بعد الضريبة = ٢٠ + ٢٠ = ٤٠ ريالًا.

المثال الثالث: عبوة مشروبات طاقة

- السعر الأساسي 10 :ريالات.
- نسبة الضريبة.100% :
- الضريبة المستحقة:

10 = 100% × 10ريالات.

السعر بعد الضريبة = ١٠ + ١٠ = ٢٠ ريالًا.

المثال الرابع: جهاز تدخين إلكتروني

- السعر الأساسي 200 :ريال.
- نسبة الضريبة.100% :
- الضريبة المستحقة:

200 = 100% × 200ريال.

السعر بعد الضريبة = ٢٠٠ + ٢٠٠ = ٤٠٠ ريال.

خامسًا: العقوبات على المخالفين

أ. عدم التسجيل:

- غرامة تصل إلى ١٠,٠٠٠ ريال لعدم تسجيل الشركات العاملة في السلع الانتقائية.

ب. التهرب الضريبي:

- فرض غرامات تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة الضريبة المستحقة.

ج. التأخير في السداد:

- غرامة تصل إلى ٥% من قيمة الضريبة المستحقة لكل شهر تأخير.

سادسًا: تأثير الضريبة على السوق والمستهلكين

أ. تأثير على السوق:

- تقليل الطلب على السلع المشمولة بالضريبة.
- زيادة الطلب على البدائل الصحية.
- تحفيز الشركات لإنتاج منتجات أقل ضررًا.

ب. تأثير على المستهلكين:

- زيادة الأسعار للسلع المشمولة بالضريبة.
- تغيير سلوك المستهلكين وتقليل استهلاك السلع الضارة.

خامسًا: ضريبة التصرفات العقارية

أولاً: تعريف ضريبة التصرفات العقارية

ضريبة تفرض على **إجمالي قيمة العقار** عند نقل ملكيته، بغض النظر عن تحقيق ربح أو خسارة من التصرف. يتم تطبيقها على جميع أنواع العقارات، وتشمل الأراضي، والمباني، والوحدات السكنية والتجارية.

ثانيًا: النسبة المطبقة

- تبلغ **5%** من إجمالي قيمة العقار، ويتم احتسابها بناءً على القيمة المتفق عليها بين الأطراف أو القيمة السوقية للعقار، أيهما أعلى.

ثالثًا: الحالات الخاضعة للضريبة

أ. التصرفات المشمولة:

١. بيع العقار أو جزء منه.
٢. التنازل عن العقار أو نقل ملكيته.
٣. الهبات غير المعفاة.

٤. المقايضة العقارية.
٥. عقود الإيجار طويلة الأجل (أكثر من ٥٠ عامًا).

ب. أنواع العقارات الخاضعة:

١. الأراضي الخام.
٢. المباني السكنية أو التجارية.
٣. الوحدات العقارية في المجمعات.

رابعًا: **الحالات المعفاه من ضريبة التصرفات العقارية:**

١- التصرف في العقار في حالات قسمة التركة أو توزيعها.

٢- التصرف بدون مقابل في العقار لوقف ذري "أهلي"، أو خيري، أو جمعية خيرية مرخصة .

٣- التصرف في العقار لجهة حكومية أو للأشخاص الاعتبارية العامة، أو الجهات والمشروعات ذات النفع العام، ويقصد بالنفع العام لأغراض هذه الفقرة الجهات والمؤسسات التي تحمل هذه الصفة بموجب نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. .

٤- التصرف في العقار من جهة حكومية بصفتها سلطة عامة خارج إطار النشاط الاقتصادي أو الاستثماري أو التجاري.

٥- التصرف في العقار بصورة قسرية في حالات نزع الملكية للمنفعة العامة أو وضع اليد المؤقت على العقار

٦- التصرف في العقار كهبة موثقة لدى الجهة المختصة وذلك للزوج أو الزوجة أو أحد الأقارب حتى الدرجة الثالثة بشرط عدم قيام المتصرف له بإعادة التصرف بالهبة في العقار لشخص لم يكن سيسري عليه هذا الاستثناء في حال تمت هبة العقار إليه مباشرة من الواهب الأول وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ توثيق الهبة

٧- التصرف في العقار بموجب وصية شرعية موثقة

٨- التصرف في العقار بصورة مؤقتة لغرض استخدامه كضمان لتمويل أو ائتمان ما لم يتم التنفيذ على العقار محل الضمان أو الائتمان وذلك بنقله بشكل دائم للممول أو للغير

٩- التصرف في العقار قبل تاريخ سريان هذه اللائحة وذلك تنفيذًا لعقود الإجارة بغرض التملك وعقود الإيجار التمويلي

١٠- التصرف في العقار بصورة مؤقتة لغرض نقله فيما بين صندوق وأمين حفظ أو العكس أو فيما بين أمناء حفظ لذات الصندوق، وفقًا لأحكام نظام السوق المالية

١١- التصرف في العقار من خلال تقديمه كحصة عينية من قبل أي شخص في رأس مال شركة مؤسسة في المملكة -عدا شركات المحاصة- بشرط عدم التصرف في الأسهم أو الحصص المقابلة للعقار المتصرف فيه لمدة خمس سنوات من تاريخ تسجيل أو امتلاك الأسهم أو الحصص المقابلة للعقار، وأن تحتفظ تلك الشركات بقوائم مالية مدققة من مراجع حسابات خارجي معتمد طيلة هذه المدة

١٢-التصرف في العقار إذا كان أحد طرفي التصرف حكومة أجنبية أو منظمة دولية، أو هيئة، أو بعثة دبلوماسية، أو عسكرية، أو أحد أعضاء السلك الدبلوماسي، أو القنصلي، أو العسكري، المعتمدين بالمملكة، وبشرط المعاملة بالمثل.

خامسًا: الإجراءات لتسديد ضريبة التصرفات العقارية

أ. خطوات الإبلاغ:

١. تسجيل التصرف العقاري عبر منصة هيئة الزكاة والضريبة
٢. تقديم تفاصيل العقار والمعاملة.
٣. دفع قيمة الضريبة إلكترونيًا عبر المنصة.

ب. التوثيق:

- يجب أن يتم توثيق دفع الضريبة للحصول على موافقة توثيق التصرف من وزارة العدل.
- لن يتم نقل ملكية العقار دون تقديم إثبات دفع الضريبة.

سادسًا: العقوبات على المخالفات

أ. عدم الإبلاغ عن التصرف العقاري:

- غرامة تصل إلى ٢٥% من قيمة الضريبة المستحقة.

ب. تقديم بيانات خاطئة:

- فرض غرامة تصل إلى ٥٠% من قيمة الضريبة.

ج. التأخير في السداد:

- غرامة تأخير بنسبة ٥% عن كل شهر تأخير بعد موعد الاستحقاق.

سابعًا: تأثير الضريبة على السوق العقارية

أ. التأثيرات الإيجابية:

١. زيادة الشفافية :
   - تحسين عملية توثيق العقارات وتسجيلها.
٢. تعزيز الإيرادات الحكومية :
   - دعم البرامج التنموية والمشاريع الوطنية.
٣. ضبط السوق :
   - تقليل المضاربة العقارية وزيادة الاستقرار.

ب. التأثيرات السلبية المحتملة:

١. ارتفاع تكاليف البيع :
   - زيادة الأعباء المالية على البائعين، مما انعكس على زيادة أسعار العقارات.
٢. تراجع النشاط :
   - قد يتردد البعض في البيع أو الشراء لتجنب دفع الضريبة.

ثامنًا: التحفيزات لتخفيف العبء الضريبي

أ. خصومات وتحفيزات:

- الحكومة السعودية أطلقت برامج لدعم المواطنين، مثل برنامج "تحمل ضريبة التصرفات العقارية" للمسكن الأول.

- ويعني إعفاء كامل من ضريبة التصرفات العقارية للمواطنين عند شراء أول منزل تصل قيمته إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- إذا تجاوزت القيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال، يتم فرض الضريبة على الجزء المتجاوز فقط.

تاسعًا: مقارنة مع الدول الأخرى

- العديد من الدول تطبق ضرائب مشابهة، مثل **ضريبة الدمغة** في المملكة المتحدة و**ضريبة الأرباح العقارية** في الولايات المتحدة، ولكن بأساليب ونسب متفاوتة.
- النسبة في السعودية (٥%) تُعتبر متوسطة مقارنة بالدول الأخرى.

المبحث الثاني: ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة (VAT) هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع. تُحتسب كنسبة مئوية من قيمة المنتج أو الخدمة، ويتحملها المستهلك النهائي.

ضريبة القيمة المضافة (VAT) تُطبق في أكثر من 170دولة حول العالم، مما يجعلها واحدة من أكثر الضرائب انتشارًا على المستوى العالمي. تُستخدم هذه الضريبة في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث تُعتبر مصدرًا مهمًا للإيرادات الحكومية. تختلف نسبتها وآليات تطبيقها من دولة إلى أخرى بناءً على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

- قبل التطرق إلى تفاصيل ضريبة القيمة المضافة، من المهم توضيح الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

- الضرائب تنقسم إلى نوعين رئيسيين :الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ولكل منهما خصائصه واستخداماته.

١- الضرائب المباشرة:

- التعريف :تُفرض مباشرة على دخل الأفراد أو أرباح الشركات، وتُدفع مباشرة إلى الحكومة من قبل المكلف بها مثل ضريبة الدخل، ضريبة الشركات، وضريبة العقارات.
- الخصائص :
  - تعتمد على مستوى الدخل أو الثروة، مما يجعلها عادلة نسبيًا.
  - يدفعها الشخص أو الكيان الذي يتحمل عبئها مباشرة.
  - تتطلب توثيقًا واضحًا للمصادر المالية.

٢- الضرائب غير المباشرة:

- التعريف :تُفرض على السلع والخدمات، ويتم تحصيلها من المستهلكين من خلال الشركات أو مقدمي الخدمات. مثل : ضريبة القيمة المضافة(VAT) ، الرسوم الجمركية، والضرائب الانتقائية.
- الخصائص :

- تُضاف إلى أسعار المنتجات أو الخدمات، مما يجعل المستهلك هو من يتحمل عبئها.
- لا تعتمد على مستوى الدخل أو الثروة.
- سهلة التحصيل والإدارة لأنها تُجمع عند نقطة البيع.

- التأثير :تؤثر بشكل غير مباشر على دخل المستهلك من خلال زيادة تكلفة السلع والخدمات.

الفرق الأساسي:

- تحمل العبء :في الضرائب المباشرة يتحمل الفرد أو الكيان العبء مباشرة، بينما في الضرائب غير المباشرة يتحمل المستهلك العبء من خلال الأسعار.
- آلية التحصيل :الضرائب المباشرة تُحصَّل بناءً على الدخل أو الثروة، أما الضرائب غير المباشرة فتُجمع من خلال المعاملات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأسس القانونية والاقتصادية للضريبة

أولاً: الأسس القانونية للضريبة

١. مبدأ الشرعية:

- تقوم الضرائب على مبدأ الشرعية، حيث لا تُفرض أي ضريبة إلا بموجب قانون واضح ومحدد. يضمن هذا المبدأ حماية المواطنين من فرض ضرائب تعسفية.

٢. الشفافية والمساواة:

- القوانين الضريبية يجب أن تكون واضحة ومتاحة للجميع، مع ضمان تطبيقها بشكل عادل دون تمييز بين الأفراد أو الشركات.

٣. الحقوق والواجبات:

- تُحدد القوانين حقوق المكلفين بالضريبة، مثل حقهم في الاعتراض والاستئناف، وواجباتهم مثل تقديم الإقرارات الضريبية ودفع المستحقات.

٤. العقوبات والإجراءات:

- تضع القوانين ضوابط لمكافحة التهرب الضريبي وتحدد العقوبات على المخالفين، مما يضمن التزام الجميع بالقانون.

المبحث الرابع: الأسس الاقتصادية للضريبة

١. مصدر أساسي للإيرادات الحكومية:

- الضرائب تُعد المصدر الرئيسي لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ما يدعم استدامة الاقتصاد.

٢. إعادة توزيع الدخل:

- تُساهم الضرائب في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال فرض نسب أعلى على ذوي الدخل المرتفع واستخدام الإيرادات لدعم الفئات الأقل دخلًا.

٣. تحفيز النمو الاقتصادي:

- تُستخدم الضرائب لتحفيز قطاعات معينة عبر منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية، مما يشجع الاستثمار والنمو.

٤. أداة للسياسات الاقتصادية:

- الضرائب تُستخدم كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الحد من التضخم، تعزيز الاستثمارات، وتقليل استهلاك السلع الضارة مثل التبغ.

٥. تشجيع الكفاءة الاقتصادية:

- تُوجه الضرائب الأنشطة الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل للموارد، مثل فرض ضرائب بيئية على الملوثات لتشجيع الصناعات النظيفة.

المبحث الخامس: تجارب دولية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

أبرز التجارب العربية والدولية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT):

أولاً: التجارب العربية

١. الإمارات العربية المتحدة:

- بدأت الإمارات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٨ بنسبة ٥%
- اعتمدت الإمارات على بنية تحتية إلكترونية متقدمة لضمان سهولة تسجيل الشركات وتحصيل الضريبة.
- ركزت على توعية المجتمع والشركات بأهمية الالتزام الضريبي، مما ساعد في تحقيق نسبة امتثال عالية منذ البداية.

٢. البحرين:

- بدأت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٩ بنسبة ٥%، ورفعتها إلى ١٠% في ٢٠٢٢.
- ركزت البحرين على إعفاء بعض السلع والخدمات الأساسية لضمان الحد من تأثير الضريبة على الطبقات ذات الدخل المحدود.

٣. مصر:

- تطبق مصر ضريبة القيمة المضافة منذ عام ٢٠١٦ بنسبة ١٣%، ثم زادت إلى ١٤% في عام ٢٠١٧.
- واجهت التحديات المتعلقة بالامتثال الضريبي بسبب قطاع الاقتصاد غير الرسمي الكبير، لكنها عززت الرقابة باستخدام الأنظمة الإلكترونية.

٤. الأردن:

- تُعتبر الأردن من الدول العربية التي تطبق ضريبة القيمة المضافة منذ التسعينات.

- تبلغ النسبة العامة للضريبة ١٦%، مع إعفاء بعض السلع الأساسية مثل الخبز والأدوية.

ثانيًا: التجارب الدولية

١. الاتحاد الأوروبي:

- يُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز المناطق التي تطبق ضريبة القيمة المضافة، حيث تختلف النسبة من دولة إلى أخرى (تتراوح بين ١٧% و٢٧.(%
- يعتمد النظام الأوروبي على التوافق بين الدول الأعضاء لتجنب التهرب الضريبي وضمان استقرار السوق المشتركة.
- يتميز الاتحاد الأوروبي بأن النظام الضريبي يُفرض على كل المراحل الاقتصادية، مما يعزز الشفافية.

٢. كندا:

- تطبق كندا نظامًا مشتركًا بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات يسمى ضريبة السلع والخدمات (GST) وضريبة القيمة المضافة.
- النسبة العامة ٥%، مع اختلافات طفيفة في بعض المقاطعات التي تفرض ضريبة إضافية.

٣. سنغافورة:

- بدأت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة عام ١٩٩٤ بنسبة ٣% فقط، ورفعتها تدريجيًا إلى ٧.%
- ركزت سنغافورة على تقليل أثر الضريبة على الأسر ذات الدخل المحدود من خلال برامج دعم مباشرة.

٤. الهند:

- أطلقت الهند في عام ٢٠١٧ ضريبة السلع والخدمات(GST) ، وهي مشابهة لضريبة القيمة المضافة.

- قُسّمت السلع والخدمات إلى شرائح مختلفة (٥%، ١٢%، ١٨%، ٢٨%) حسب الضرورة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا: أوجه التشابه بين التجارب

١. التدرج في التطبيق :حرصت الدول على تطبيق الضريبة تدريجيًا مع تحديد نسب منخفضة في البداية.

٢. الإعفاءات :ركزت الدول على إعفاء السلع والخدمات الأساسية لتقليل تأثير الضريبة على ذوي الدخل المحدود.

٣. استخدام التكنولوجيا :اعتمدت الدول على الأنظمة الإلكترونية في تسجيل الشركات وإعداد التقارير الضريبية لتقليل الأخطاء وضمان الشفافية.

رابعًا: أبرز التحديات المشتركة

١. مقاومة المجتمع للضريبة في البداية.

٢. التهرب الضريبي في القطاعات غير الرسمية.

٣. صعوبة التكيف مع التكاليف الإدارية المرتبطة بالضريبة.

الفصل الثاني:

تطور النظام الضريبي في المملكة

المبحث الأول: تاريخ الضرائب في السعودية

المبحث الثاني: مراحل تطبيق ضريبة القيمة المضافة

المبحث الثالث: الإطار القانوني لضريبة القيمة المضافة في المملكة

المبحث الرابع: الجهات المشرفة على تنفيذ الضريبة

المبحث الأول: تاريخ الضرائب في السعودية

تاريخ الضرائب في السعودية قبل ٢٠١٨

قبل إدخال ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨، كان النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية يركز على مجموعة من الرسوم والضرائب التقليدية المستمدة من الشريعة الإسلامية وبعض القوانين التنظيمية. تطور النظام الضريبي على مدار العقود وفقًا للاحتياجات الاقتصادية والتنموية. فيما يلي استعراض لتاريخ الضرائب قبل ٢٠١٨:

أولاً: مرحلة ما قبل اكتشاف النفط

- قبل اكتشاف النفط، اعتمدت الإيرادات الحكومية على مصادر غير ضريبية، مثل الزكاة التي تُفرض على المواطنين والشركات، والرسوم الجمركية على التجارة.
- الزكاة كانت المصدر الأساسي للدخل، باعتبارها واجبًا دينيًا مفروضًا على الأفراد والشركات وفقًا للشريعة الإسلامية.

ثانيًا: بعد اكتشاف النفط

- مع اكتشاف النفط، تحوّلت المملكة إلى اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، مما قلل الحاجة إلى فرض ضرائب مباشرة على المواطنين.
- اعتمدت الحكومة على الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مما جعل النظام الضريبي أقل تعقيدًا.

ثالثًا: تطبيق الزكاة والضرائب على الشركات الأجنبية

- استمرت الزكاة كمصدر دخل رئيسي، تُفرض بنسبة ٢.٥% من صافي الأموال المكتنزة.
- في منتصف القرن العشرين، فرضت الحكومة ضرائب على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط وغيره من القطاعات، وفقًا لنسب محددة تختلف حسب نوع النشاط الاقتصادي.
- أُصدرت قوانين لتنظيم تحصيل الضرائب من الشركات الأجنبية، حيث تم فرض ضريبة دخل تصل إلى ٢٠% على الشركات غير السعودية.

رابعًا: الرسوم الجمركية

- فرضت المملكة رسومًا جمركية على السلع المستوردة لدعم الإيرادات غير النفطية وحماية المنتجات المحلية. كانت الرسوم مصدرًا مهمًا للإيرادات غير المباشرة.

خامسًا: ضريبة الاستقطاع

- في التسعينيات، تم إدخال ضريبة الاستقطاع على المدفوعات التي تُحول إلى الخارج للشركات غير المقيمة، بهدف زيادة العدالة في النظام الضريبي وتعزيز الإيرادات.

سادسًا: التحضير لإصلاحات ما قبل ٢٠١٨

- مع تراجع أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، بدأت الحكومة التفكير في تنويع مصادر الدخل، مما أدى إلى تسريع جهودها لإصلاح النظام الضريبي.
- في إطار رؤية ٢٠٣٠، التي أُطلقت في ٢٠١٦، بدأت الحكومة في إدخال إصلاحات ضريبية جديدة لزيادة الإيرادات غير النفطية.
- تم تقديم ضريبة السلع الانتقائية في ٢٠١٧ كخطوة أولى، وفرضت على المنتجات الضارة مثل التبغ والمشروبات الغازية

المبحث الثاني: مراحل تطبيق ضريبة القيمة المضافة

تجدر الإشارة الي الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي إطار قانوني مشترك بين دول الخليج العربية، يهدف إلى تنظيم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بشكل متسق في جميع الدول الأعضاء. تم توقيع هذه الاتفاقية في عام ٢٠١٦، كجزء من جهود الدول لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية في ظل التحديات الاقتصادية، مثل تراجع أسعار النفط.

أولاً: أهداف الاتفاقية

١. **تنويع مصادر الدخل:**
   - تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية.
٢. **التكامل الاقتصادي:**
   - تحقيق قدر أكبر من التناسق والتعاون بين دول الخليج لضمان عدالة التطبيق.
٣. **تعزيز الشفافية:**
   - وضع قواعد موحدة لتطبيق الضريبة بما يضمن الوضوح والشفافية.

٤. دعم الاستدامة المالية:

- توفير مصدر إيرادات ثابت يدعم الميزانيات الحكومية.

ثانيًا: أبرز ملامح الاتفاقية

١. الإطار القانوني:

- حددت الاتفاقية الأسس القانونية والاقتصادية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول الخليج.
- أكدت على أن الضريبة تُفرض بنسبة أساسية ٥% على السلع والخدمات.

٢. السلع والخدمات الخاضعة للضريبة:

- جميع السلع والخدمات تخضع للضريبة، باستثناء بعض الفئات التي يمكن إعفاؤها أو فرضها بمعدل صفر (مثل التعليم، الصحة، والخدمات المالية الأساسية.(

٣. الإعفاءات والنسبة الصفرية:

- تشمل الإعفاءات بعض القطاعات مثل العقارات السكنية، والخدمات المالية، والنقل الدولي.

- تُفرض نسبة صفرية على بعض السلع الأساسية مثل الأغذية والأدوية.

٤. آلية التطبيق:

- أعطت الاتفاقية مرونة لكل دولة عضو لتكييف التطبيق بما يتناسب مع تشريعاتها المحلية مع الالتزام بالأطر العامة.
- تتطلب التسجيل الإجباري للمنشآت التي تحقق إيرادات تتجاوز حدًا معينًا.

٥. إجراءات التعاون:

- الاتفاقية تدعو إلى تعاون دول الخليج لتبادل المعلومات ومنع التهرب الضريبي.
- تعزيز البنية التحتية الرقمية لدعم التنفيذ.

ثالثًا: مراحل التنفيذ

١. توقيع الاتفاقية:

- تم توقيع الاتفاقية في ٢٠١٦ من قبل جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

٢. التشريعات المحلية:

- قامت كل دولة بتطوير تشريعاتها الوطنية استنادًا إلى بنود الاتفاقية.

٣. التطبيق التدريجي:

- الإمارات والسعودية كانتا أول دولتين تطبقان الضريبة في يناير ٢٠١٨.
- لاحقًا، بدأت البحرين في ٢٠١٩، وعمان في ٢٠٢١، بينما تأخرت دول أخرى مثل الكويت وقطر.

١- مرحلة الإعداد والتخطيط (٢٠١٦ – ٢٠١٧)

- **الإعلان الرسمي:**
  - في ٢٠١٦، أعلنت المملكة التزامها بتطبيق ضريبة القيمة المضافة ضمن اتفاقية مجلس التعاون الخليجي التي تنص على تطبيق الضريبة في دول المجلس.
  - تم تحديد نسبة أولية للضريبة قدرها ٥%.
- **صياغة القوانين واللوائح:**
  - أُعد نظام ضريبة القيمة المضافة ولوائحه التنفيذية من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

- ركزت القوانين على تحديد السلع والخدمات الخاضعة للضريبة، والنسب المطبقة، والإعفاءات.

٢- مرحلة التوعية والتسجيل (٢٠١٧)

- **حملات التوعية:**
  - نظمت الحكومة حملات إعلامية وتوعوية موجهة للمواطنين والشركات لشرح مفهوم الضريبة، أهدافها، وآلية تطبيقها.
- **تسجيل المنشآت:**
  - تم فتح باب التسجيل للمنشآت التي تحقق مبيعات سنوية تتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي.
  - المنشآت ذات الإيرادات الصغيرة (أقل من الحد الأدنى للتسجيل الإجباري) حصلت على خيار التسجيل الطوعي.

٣- مرحلة التنفيذ (يناير ٢٠١٨)

- **بدء تطبيق الضريبة:**
  - في ١ يناير ٢٠١٨، بدأ العمل رسميًا بضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥%.

- تم تطبيقها على جميع السلع والخدمات مع بعض الاستثناءات، مثل التعليم والصحة والخدمات المالية الأساسية.

- **إجراءات الرقابة:**
  - تم إنشاء آليات رقابية للتأكد من التزام الشركات المسجلة بتحصيل الضريبة وتحويلها إلى الهيئة.

٤- مرحلة التقييم والتحسين (٢٠١٨ – ٢٠١٩)

- مراجعة الأداء:
  - قامت هيئة الزكاة والضريبة بمراقبة تنفيذ الضريبة، وضبط المخالفات، وتحسين الإجراءات الإدارية.
- تحديث الأنظمة:
  - أُدخلت الأنظمة الإلكترونية مثل الفواتير الإلكترونية (e-Invoicing) لتسهيل الامتثال وضمان الشفافية.

٥- مرحلة التوسع وزيادة النسبة (٢٠٢٠)

- رفع نسبة الضريبة:

- في يوليو ٢٠٢٠، تم رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٥% كجزء من إجراءات مواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) وتأثيرها على الاقتصاد.
- هذا التغيير جاء لتعزيز الإيرادات الحكومية في ظل انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق العام.

٦- مرحلة الاستقرار والتطوير (٢٠٢١ - حتى الآن)

- تعزيز الأنظمة التقنية:
  - تطبيق الفواتير الإلكترونية اعتبارًا من ٢٠٢١ للحد من التهرب الضريبي وتحسين الامتثال.
- توسيع القاعدة الضريبية:
  - إضافة المزيد من الأنشطة الاقتصادية ضمن نطاق الضريبة، مع استمرار الإعفاءات لبعض القطاعات الأساسية.
- التعاون الإقليمي والدولي:
  - استمرار التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي وكافة دول العالم لتوحيد السياسات الضريبية.

المبحث الثالث: الإطار القانوني لضريبة القيمة المضافة في المملكة

الإطار القانوني لضريبة القيمة المضافة (VAT) في السعودية ينظمه مجموعة من الأنظمة والتشريعات التي تم إصدارها من قبل الجهات المعنية في المملكة، وأبرز هذه الأسس القانونية:

أولاً: نظام ضريبة القيمة المضافة

- صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م/١١٣ بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ.
- يحدد النظام الأساس القانوني لضريبة القيمة المضافة، ويشمل المواد المتعلقة بالتسجيل، الإقرار الضريبي، الالتزام بالسداد، العقوبات، والاعتراضات.

ثانيًا: اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة

- صدرت عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA).
- تتضمن تفاصيل تطبيق النظام، مثل :
  - التسجيل الإلزامي والاختياري للأفراد والشركات.
  - طريقة احتساب الضريبة ونسبتها (حاليًا ١٥%).
  - القواعد المتعلقة بالفواتير الضريبية.

- المعاملات المعفاة أو الخاضعة للضريبة بنسبة صفر.

ثالثًا: اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الخليجية

- إطار إقليمي مشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- تحدد المبادئ العامة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في جميع الدول الأعضاء، مع ترك بعض التفاصيل لكل دولة وفقًا لأنظمتها المحلية.

رابعًا: التعديلات الدورية على النظام واللائحة

- يتم تحديث النظام أو اللوائح التنفيذية بقرارات من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لتواكب التغيرات الاقتصادية أو لضمان الامتثال الأفضل.

خامسًا: الجهة المسؤولة عن التنفيذ

- هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA) هي المسؤولة عن :
  - الإشراف على التسجيل الضريبي.
  - مراقبة الالتزام.
  - فرض العقوبات في حالات التهرب الضريبي.

سادسًا: العقوبات والغرامات

- النظام يشمل غرامات على المخالفات مثل :
  - التأخر في التسجيل أو تقديم الإقرار.
  - تقديم بيانات غير صحيحة.
  - التهرب من سداد الضريبة.

سابعًا: آليات الاعتراض والتقاضي الضريبي:

- يمكن للأفراد أو الشركات المتضررة من قرارات الهيئة تقديم اعتراض، ويتم تصعيدها إذا لزم الأمر إلى الأمانة العامة للجان الضريبية والزكوية والجمركية.

المبحث الرابع: الجهات المشرفة على تنفيذ الضريبة

الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة ضريبة القيمة المضافة في السعودية هي:

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك(ZATCA)

- هي جهة حكومية سعودية مسؤولة عن تحصيل الزكاة والضرائب وإدارة العمليات الجمركية. أُنشئت الهيئة بقرار من مجلس الوزراء في عام ٢٠٢١، نتيجة دمج الهيئة العامة للزكاة والدخل **مع** الهيئة العامة للجمارك، بهدف تحسين كفاءة العمل المالي والتجاري في المملكة، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.
- تُعد الهيئة هي الجهة المشرفة على تنفيذ جميع الأنظمة الضريبية في المملكة، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة.
- أبرز مسؤوليات الهيئة تشمل :
  ١. التسجيل الضريبي للأفراد والشركات.
  ٢. مراقبة الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب المستحقة.

٣. إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات التوضيحية المتعلقة بتطبيق الضريبة.
٤. توفير الخدمات الإلكترونية)من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية) لتسهيل التعامل مع الضريبة.
٥. التفتيش والمراجعة على الشركات لضمان الامتثال.
٦. فرض الغرامات والعقوبات على المخالفات الضريبية.

تُقدم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (ZATCA) في المملكة العربية السعودية مجموعة متنوعة من قنوات الدعم والتواصل لتلبية احتياجات المكلفين والمستفيدين .فيما يلي أبرز هذه القنوات:

١- مركز الاتصال الموحد

- الرقم المحلي: 19993

٢- البريد الإلكتروني

- العنوان: info@zatca.gov.sa

٣- الموقع الإلكتروني

- الرابط: zatca.gov.sa

يوفر الموقع خدمات إلكترونية، أدلة إرشادية، وأسئلة شائعة.

٤- وسائل التواصل الاجتماعي

- تويتر @Zatca_sa :
- حساب العناية بالعملاء @GAZT_care :

٥- الفروع والصالات الشاملة

- تتواجد في مختلف مناطق المملكة لتقديم خدمات مباشرة.

الجهات المساندة للهيئة

بعض الجهات الأخرى قد تشارك في الإشراف أو تقديم الدعم لضمان تطبيق ضريبة القيمة المضافة:

١. **وزارة المالية:**
   - دور إشرافي عام على الأنظمة الضريبية والتنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية الأخرى.
٢. **البنك المركزي السعودي**
   - متابعة الأنشطة المالية المتعلقة بالتحويلات البنكية وتطبيق القوانين الضريبية على الأنشطة المصرفية.
٣. **الجهات القضائية:**

- مثل الأمانة العامة للجان الضريبية التي تنظر في الاعتراضات المقدمة من المكلفين ضد قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

٤. الجهات الرقابية الأخرى:

- مثل وزارة التجارة في مراقبة التزام الشركات والمؤسسات بإصدار الفواتير الضريبية بالشكل المطلوب.

التعاون الدولي

- ترتبط هيئة الزكاة والضريبة والجمارك باتفاقيات دولية، مثل الاتفاقية الخليجية لضريبة القيمة المضافة، لضمان توافق التشريعات السعودية مع النظم الضريبية الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث:

معدلات الضريبة والمعفى والخاضع لها

المبحث الأول: السلع والخدمات الخاضعة للضريبة

المبحث الثاني: السلع والخدمات المعفاة من الضريبة

المبحث الأول: السلع والخدمات الخاضعة للضريبة

معدلات ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

١- المعدل القياسي ١٥% هذا هو المعدل الأساسي لضريبة القيمة المضافة في السعودية منذ 1يوليو ٢٠٢٠، بعد زيادته من ٥% (التي كانت مطبقة منذ بداية الضريبة في ١ يناير ٢٠١٨).

تُطبق ضريبة القيمة المضافة بمعدل ١٥% على معظم السلع والخدمات التي تُباع أو تُشترى في المملكة، وتشمل:

السلع: وتشمل على سبيل المثال :

- المنتجات الغذائية :جميع أنواع الأغذية والمشروبات ما لم تكن مستثناة.
- السلع الاستهلاكية :الملابس، الأجهزة الكهربائية، الإلكترونيات، الأدوات المنزلية، وغير ذلك.
- المشتقات البترولية :البنزين، الديزل، الوقود.
- المجوهرات :الذهب والفضة والبلاتين إذا كانت لأغراض الزينة.

الخدمات:

- الاتصالات :خدمات الاتصالات والإنترنت.
- الخدمات المهنية :مثل المحاماة، المحاسبة، الاستشارات.
- خدمات الترفيه :الفنادق، المنتجعات، دور السينما.
- خدمات النقل المحلية :داخل المملكة.
- التأمين :معظم أنواع التأمين، بما في ذلك التأمين الصحي والسيارات.

٢- المعدل الصفري ٠%

تُطبق ضريبة بمعدل ٠% على بعض السلع والخدمات، وتشمل:

السلع:

- الصادرات :جميع السلع التي تُصدّر إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي.
- المعادن النفيسة :الذهب والفضة والبلاتين، إذا كانت للاستثمار (نقاء ٩٩% ومعتمدة من الهيئة)

الخدمات:

- النقل الدولي :للركاب والبضائع.
- الخدمات الطبية :الأدوية والتجهيزات الطبية المعتمدة.
- الخدمات المرتبطة بالصادرات :مثل الشحن والتخزين.

المبحث الثاني: السلع والخدمات المعفاة من الضريبة

هذه الفئة لا تخضع لضريبة القيمة المضافة إطلاقًا، وتشمل:

الخدمات:

- الخدمات المالية :القروض، الإيداعات البنكية، التمويل (باستثناء الرسوم الواضحة)
- العقارات السكنية :بيع أو إيجار العقارات السكنية للأفراد.
- الخدمات الحكومية :الخدمات العامة غير الربحية المقدمة من الجهات الحكومية

الفصل الرابع:

تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاقتصاد السعودي

المبحث الأول: أثرها على المستهلكين

المبحث الثاني: تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: دورها في تعزيز الإيرادات غير النفطية

المبحث الأول: أثرها على المستهلكين

ضريبة القيمة المضافة (VAT) لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المستهلكين. هذه الآثار يمكن تصنيفها على النحو التالي:

١- ارتفاع تكلفة المعيشة

- زيادة الأسعار :تُضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلك النهائي .
  - مثال: إذا كان سعر منتج معين 100ريال، يصبح السعر النهائي 115ريال بعد تطبيق الضريبة.
- التأثير الأكبر على السلع الاستهلاكية الأساسية :مثل المواد الغذائية، الملابس، والخدمات اليومية.

٢- تغيير سلوك المستهلك

- تغيير أنماط الإنفاق :
  - قد يقلل المستهلكون من شراء السلع الكمالية أو ذات الأسعار المرتفعة.
  - يركز البعض على السلع الضرورية لتقليل التكاليف الإجمالية.

- زيادة الإقبال على العروض والتخفيضات :المستهلكون يسعون إلى الاستفادة من الخصومات التي تقلل من أثر الضريبة.

٣- العبء الأكبر على ذوي الدخل المنخفض

- الضريبة تُطبّق على الجميع بغض النظر عن مستوى الدخل، مما يجعل ذوي الدخل المحدود يشعرون بعبء أكبر نظرًا لأنهم يخصصون نسبة أكبر من دخلهم للسلع والخدمات الأساسية.

٤- أثر إيجابي على الوعي المالي

- تعزيز الفهم الضريبي :فرض الضريبة أدى إلى زيادة الوعي بين المستهلكين حول كيفية قراءة الفواتير الضريبية ومعرفة حقوقهم.
- التخطيط المالي :بدأ المستهلكون في إدارة ميزانياتهم بشكل أكثر تنظيمًا لتقليل الأثر الضريبي.

٥- استثناءات تقلل الأثر على المستهلكين

- بعض السلع والخدمات معفاة أو خاضعة للمعدل الصفري، مما يقلل من العبء الضريبي على المستهلكين، مثل :
  - الأدوية والخدمات الطبية.
  - التعليم الحكومي.
  - الإيجارات السكنية.

٦- أثر نفسي وسلوكي

- التذمر الأولي :في بداية تطبيق الضريبة، كانت هناك ردود فعل سلبية بسبب الشعور بارتفاع الأسعار بشكل عام.
- التكيف مع الزمن :بمرور الوقت، اعتاد المستهلكون على الضريبة وبدأوا في تنظيم استهلاكهم بشكل أفضل.

٧- تحسين جودة الخدمات

- المساءلة المالية :فرض الضريبة يُلزم الشركات بإصدار فواتير قانونية، مما يعزز الشفافية ويضمن حصول المستهلكين على خدمات وسلع بجودة موثوقة..

المبحث الثاني: تأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة

تأثير ضريبة القيمة المضافة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

ضريبة القيمة المضافة (VAT) تؤثر بشكل مباشر على الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في السعودية بطرق متعددة، حيث يمكن أن تخلق تحديات ولكنها أيضًا توفر فرصًا لتحسين العمليات والتوسع. إليك أبرز التأثيرات:

١- التحديات المالية والإدارية

أ. عبء التكلفة

- زيادة التكاليف التشغيلية :الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه صعوبة في إدارة التكلفة الإضافية الناتجة عن تطبيق الضريبة على السلع والخدمات التي تشترى وتبيعها .
    - على سبيل المثال، الشركات تحتاج إلى إضافة ١٥% من الضريبة على أسعار البيع، ما قد يؤدي إلى رفع التكلفة على العملاء، مما قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق.

ب. إدارة المحاسبة والامتثال

- متطلبات محاسبية إضافية :الشركات الصغيرة قد تحتاج إلى تخصيص موارد مالية وإدارية إضافية للامتثال لقوانين الضريبة، مثل توثيق المعاملات بشكل دقيق، وتقديم الإقرارات الضريبية بشكل دوري .
  - الشركات التي لا تمتلك فرق محاسبية متخصصة قد تجد صعوبة في التعامل مع المتطلبات الإدارية.

ج. العبء المالي على الشركات غير المسجلة

- الشركات التي لا تتجاوز إيراداتها الحد الأدنى للتسجيل (٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي سنويًا) غير ملزمة بالتسجيل في النظام، وبالتالي قد لا تتمكن من استرداد الضريبة التي تدفعها على مدخلاتها، مما يزيد من تكاليفها الإجمالية.

٢- فرص لتحسين الكفاءة التشغيلية

أ. استرداد الضريبة المدفوعة على المدخلات

- الشركات المسجلة يمكنها استرداد الضريبة المدفوعة على المدخلات (المشتريات). هذا يسمح لها بتقليل التكلفة التشغيلية عند شراء المواد الخام أو السلع والخدمات الأخرى .
  - على سبيل المثال، إذا اشترت شركة مواد خام بسعر ١٠٠٠ ريال مع ضريبة ١٥%، فإنها ستحصل على ١٥٠ ريالًا كاسترداد، مما يقلل من التكلفة الفعلية.

ب. تحسين العمليات المحاسبية والمالية

- الالتزام بالقوانين المالية :الشركات التي تلتزم بتقديم الإقرارات الضريبية بشكل دوري تصبح أكثر كفاءة في إدارة المحاسبة والمالية.
- النظام المحاسبي المتطور :شركات صغيرة قد تتبنى أنظمة محاسبية حديثة لتسهيل حساب الضريبة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري بشكل عام.

٣- التأثير على الأسعار والتنافسية

- زيادة الأسعار :الشركات قد ترفع أسعار منتجاتها وخدماتها لتغطية تكلفة الضريبة، مما قد يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق، خاصة في أسواق تشهد منافسة قوية.
- تأثيرات في القطاعات المختلفة :على سبيل المثال، الشركات الصغيرة في قطاع التجزئة أو السياحة قد تجد نفسها في موقف صعب بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعملاء بعد تطبيق الضريبة.

٤- الدعم الحكومي والتسهيلات

- الاستثناءات والتخفيضات الضريبية :بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تستفيد من استثناءات ضريبية أو إعفاءات، مثل الأنشطة الخدمية التي قد تكون معفاة من الضريبة أو خاضعة لنسب أقل.
- الموارد التعليمية :الهيئة توفر أيضًا ورش عمل ودورات تدريبية عبر الإنترنت لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على فهم وإدارة ضريبة القيمة المضافة.

٥- التأثير على الاستثمارات والنمو

- فرص النمو والتوسع :الشركات التي تتكيف مع نظام ضريبة القيمة المضافة بشكل جيد يمكن أن تستفيد من خلال زيادة القدرة على التوسع والنمو، خاصة إذا تمكنت من تحسين العمليات الداخلية.
- التمويل والاستثمار :قد تكون الشركات التي تلتزم بالضرائب أكثر جذبًا للمستثمرين والممولين نظرًا لالتزامها بالقوانين وزيادة مستوى الشفافية.

٦- استراتيجيات للتكيف مع الضريبة

- التسجيل الاختياري :الشركات الصغيرة التي لا تتجاوز حد التسجيل قد تختار التسجيل طوعًا في النظام لتمكينها من استرداد الضريبة على المدخلات، وهو ما يمكن أن يكون مفيدًا في تقليل التكاليف.
- التخطيط المالي :من المهم أن تقوم الشركات الصغيرة بوضع استراتيجيات لتخصيص الأموال الكافية لدفع الضريبة في الوقت المحدد، مع تخطيط مناسب لتغطية الضريبة المستحقة.

المبحث الثالث: دور ضريبة القيمة المضافة في تعزيز الإيرادات غير النفطية

ضريبة القيمة المضافة (VAT) تُعدّ أحد الأدوات الأساسية التي تبنتها المملكة العربية السعودية لتعزيز الإيرادات غير النفطية، بما يتماشى مع رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. دور هذه الضريبة يتجلى في النقاط التالية:

١- تنويع مصادر الدخل الحكومي

- زيادة الإيرادات الضريبية:
  - تُعتبر ضريبة القيمة المضافة مصدرًا مستدامًا للإيرادات الحكومية، حيث يتم فرضها على السلع والخدمات بغض النظر عن أسعار النفط.
  - منذ تطبيقها في عام ٢٠١٨ بمعدل ٥% (ثم رفعها إلى ١٥% في ٢٠٢٠)، أصبحت واحدة من أهم مصادر الدخل غير النفطي في المملكة.

٢- تعزيز استقرار المالية العامة

- تقليل الاعتماد على النفط:

- أدت تقلبات أسعار النفط إلى ضغوط على ميزانية المملكة في السنوات الماضية، وجاءت ضريبة القيمة المضافة كإجراء لتقليل التأثر بتقلبات السوق النفطية.

- إيرادات ثابتة:
  - الضريبة تضمن تدفقًا مستمرًا للإيرادات الحكومية، مما يدعم الميزانية العامة ويساعد في تمويل المشاريع التنموية

إيرادات ضريبة القيمة المضافة (مليار ريال سعودي)	السنة
47مليار	2018
163مليار	2021
315مليار	2022
352مليار	2023

٣- دعم الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة

- الإيرادات الناتجة من ضريبة القيمة المضافة تُستخدم لتمويل قطاعات رئيسية مثل:

- التعليم.
- الصحة.
- البنية التحتية.
- الإسكان.

- يسهم ذلك في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

٤- تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع الأنشطة الاقتصادية

- تشجيع النشاط التجاري المحلي:
  - بوجود نظام ضريبي شفاف ومنظم، يتم تعزيز الثقة في السوق السعودي، مما يشجع الشركات والمستثمرين على زيادة نشاطهم.
- تعزيز التنافسية:
  - تطبيق الضريبة يُحفّز الشركات على تحسين كفاءتها التشغيلية للحد من تأثير الضريبة على التكاليف النهائية.

٥- تحسين شفافية النظام المالي

- تنظيم السوق:

- تطبيق ضريبة القيمة المضافة يتطلب إصدار فواتير ضريبية وتسجيل المعاملات بشكل دقيق، مما يقلل من الاقتصاد غير الرسمي ويزيد من شفافية النظام المالي.

- مكافحة التهرب الضريبي:
  - الضريبة تُسهم في تعزيز الامتثال الضريبي وتحفيز الشركات على الالتزام بالإجراءات القانونية.

٦- تأثير على التغيرات السلوكية والاستهلاكية

- تشجيع الاستهلاك المسؤول:
  - تطبيق الضريبة قد يدفع المستهلكين إلى تقليل الاستهلاك غير الضروري والتركيز على الأولويات.
- تحفيز الادخار:
  - مع ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات بسبب الضريبة، يميل الأفراد إلى زيادة معدلات الادخار.

٧- التوافق مع الممارسات العالمية

- ضريبة القيمة المضافة تُعدّ من الضرائب المطبقة عالميًا، مما يجعل النظام السعودي أكثر توافقًا مع المعايير الدولية. هذا يعزز مكانة السعودية كمركز تجاري إقليمي وعالمي.

الفصل الخامس:

الالتزام والامتثال لضريبة القيمة المضافة

المبحث الأول: دور الشركات في تسجيل الضريبة

المبحث الثاني: تقديم الإقرارات الضريبية

المبحث الثالث: العقوبات والغرامات على المخالفات

المبحث الرابع: مبادرات الاعفاء من الغرامات

المبحث الخامس: آليات مكافحة التهرب الضريبي

المبحث الأول: دور الشركات في تسجيل الضريبة

١- التسجيل الإلزامي او الاختياري

- الشركات ذات الإيرادات السنوية التي تبلغ أو تتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي :
  - التسجيل في ضريبة القيمة المضافة إلزامي.
  - الشركات مطالبة بالتسجيل عبر بوابة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.(ZATCA)
- الشركات ذات الإيرادات السنوية بين ١٨٧,٥٠٠ و٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي :
  - التسجيل اختياري ولكنه موصى به، حيث يمكنها الاستفادة من استرداد الضريبة على المدخلات.

٢- إصدار الرقم الضريبي

- بعد التسجيل، تحصل الشركة على رقم ضريبي تستخدمه في جميع معاملاتها المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.
- الرقم الضريبي يظهر في :
  - الفواتير الضريبية.

- الإقرارات الضريبية.

٣- تقديم الإقرارات الضريبية

- إقرار دوري (شهري أو ربع سنوي) :
  - الشركات ملزمة بتقديم تقرير للإيرادات والمشتريات يتضمن الضريبة المحصلة والمدفوعة.
  - يُحسب الفارق بين ضريبة المخرجات (المبيعات) وضريبة المدخلات (المشتريات)، ويتم سداده أو استرداده.

٤- إصدار الفواتير الضريبية

- الشركات المسجلة ملزمة بإصدار فواتير ضريبية للعملاء، والتي تحتوي على :
  - اسم الشركة وعنوانها.
  - الرقم الضريبي.
  - وصف السلع أو الخدمات.

- قيمة الضريبة بنسبة ١٥%.

٥- تحصيل الضريبة من المستهلكين

- الشركات تعمل كوسيط بين المستهلك النهائي وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك :
  - تُحصّل الضريبة من المستهلك النهائي عند بيع السلع أو تقديم الخدمات.
  - تُورد الضريبة المحصلة للهيئة وفق المواعيد المحددة.

٦- الامتثال للوائح الفوترة الإلكترونية

- اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١، الشركات ملزمة باستخدام أنظمة الفوترة الإلكترونية لتوثيق المعاملات.
- الفواتير الإلكترونية تضمن الشفافية وتسهل الامتثال الضريبي.

٧- التعاون مع الهيئة

- الشركات ملزمة بالتعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في حالة :
    - المراجعات أو التدقيق والفحص الضريبي.
    - تقديم الوثائق والسجلات المطلوبة.

٨- تجنب العقوبات

- التسجيل المبكر والامتثال للتشريعات يساعد الشركات في تجنب :
    - غرامات التأخر في التسجيل.
    - عقوبات التهرب الضريبي.
    - غرامات التأخير في تقديم الإقرارات أو السداد.

المبحث الثاني: تقديم الإقرارات الضريبية

تقديم الإقرارات الضريبية هو إجراء ملزم للمكلفين المسجلين في ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، ويُعتبر جزءًا أساسيًا من الامتثال للأنظمة الضريبية. فيما يلي شرح مبسط وشامل للعملية:

١- الإطار الزمني لتقديم الإقرارات

- الإقرارات الشهرية :
    - مطلوب من الشركات التي تتجاوز إيراداتها السنوية 40مليون ريال سعودي تقديم الإقرار الضريبي بشكل شهري.
- الإقرارات ربع السنوية :
    - الشركات التي تقل إيراداتها السنوية عن 40مليون ريال سعودي تقدم الإقرارات كل ثلاثة أشهر.

2.خطوات تقديم الإقرارات الضريبية

أ. تسجيل الدخول إلى بوابة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

- زيارة الموقع الرسمي zatca.gov.sa.

- تسجيل الدخول باستخدام بيانات الحساب الضريبي الخاص بالشركة.

ب. اختيار خدمة تقديم الإقرار الضريبي

- الذهاب إلى "الخدمات الضريبية" واختيار "ضريبة القيمة المضافة."
- الضغط على خيار "تقديم الإقرار الضريبي."

ج. تعبئة الإقرار الضريبي

- إدخال المعلومات التالية :
  - إجمالي المبيعات الخاضعة للضريبة.
  - ضريبة المخرجات (الضريبة المحصلة من العملاء.(
  - إجمالي المشتريات الخاضعة للضريبة.
  - ضريبة المدخلات (الضريبة المدفوعة على المشتريات.(

- يتم حساب الفرق بين ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات لمعرفة الضريبة المستحقة أو المبلغ القابل للاسترداد.

د. مراجعة البيانات وإرسال الإقرار

- مراجعة البيانات المُدخلة لضمان صحتها.
- إرسال الإقرار الضريبي إلى الهيئة إلكترونيًا.

هـ. سداد الضريبة المستحقة

- إذا كان هناك ضريبة مستحقة، يتم سدادها من خلال الحساب البنكي عبر خدمة سداد باستخدام الرقم المرجعي للإقرار.

٣- مواعيد السداد

- يجب تقديم الإقرار وسداد الضريبة المستحقة قبل نهاية الشهر التالي لانتهاء فترة الإقرار .
    - مثال: الإقرار الضريبي لشهر يناير يجب تقديمه وسداده قبل نهاية فبراير.

٤- غرامات التأخير

- التأخر في تقديم الإقرار :
  - غرامة بنسبة ٥% إلى ٢٥% من الضريبة المستحقة، بناءً على مدة التأخير.
- التأخر في السداد :
  - غرامة بنسبة 5% من الضريبة غير المسددة عن كل شهر تأخير.

٥- التعديلات على الإقرارات

- يمكن تعديل الإقرار الضريبي في حال اكتشاف خطأ أو وجود بيانات غير دقيقة.
- يتم تقديم طلب تعديل الإقرار عبر بوابة الهيئة.

المبحث الثالث: العقوبات والغرامات على المخالفات

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في السعودية تفرض مجموعة من العقوبات والغرامات على المخالفين لضمان الالتزام بقوانين ضريبة القيمة المضافة. هذه العقوبات تختلف بناءً على نوع المخالفة، وتشمل:

١- التأخر في التسجيل

- الغرامة :
  - 10,000ريال سعودي على المكلف الذي يتأخر في التسجيل بالنظام الضريبي عند استيفاء الشروط.

٢- التأخر في تقديم الإقرارات الضريبية

- الغرامة :
  - نسبة من الضريبة المستحقة، تُحدد بناءً على مدة التأخير :
    - 5%إذا كانت فترة التأخير أقل من ٣٠ يومًا.

- 10%إذا كانت فترة التأخير بين ٣٠ و٩٠ يومًا.
- 20%إذا كانت فترة التأخير بين ٩٠ و٣٦٥ يومًا.
- 25%إذا تجاوزت فترة التأخير ٣٦٥ يومًا.

٣- التأخر في سداد الضريبة المستحقة

- الغرامة :
  - ٥ %من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر تأخير أو جزء منه.

٤- تقديم إقرار ضريبي خاطئ

- الغرامة :
  - 50%من قيمة الفرق بين الضريبة المستحقة والضريبة المبلغ عنها إذا تم تقديم بيانات غير صحيحة أدت إلى نقص في الضريبة المستحقة.

٥- عدم إصدار الفواتير الضريبية

- الغرامة :
  - تصل إلى ٥٠,٠٠٠ ريال سعودي لكل حالة من عدم إصدار فاتورة ضريبية للمبيعات الخاضعة للضريبة.

٦- عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية

- الغرامة :
  - تصل إلى ٥٠,٠٠٠ ريال سعودي إذا لم يحتفظ المكلف بالسجلات المطلوبة لفترة زمنية محددة.

٧- عدم الامتثال لنظام الفوترة الإلكترونية

- الغرامة :
  - تصل إلى ٥٠,٠٠٠ ريال سعودي عند عدم الامتثال لمتطلبات الفوترة الإلكترونية.

٨- التهرب الضريبي

- الغرامة :

- تصل إلى ٣ أضعاف قيمة الضريبة المستحقة في حال التهرب الضريبي أو تقديم معلومات خاطئة بقصد التهرب.

٩- عرقلة عمل موظفي الهيئة

- الغرامة :
  - غرامات إضافية قد تُفرض إذا قام المكلف بعرقلة عمل المفتشين أو موظفي الهيئة خلال التفتيش أو التحقيق.

المبحث الرابع: مبادرات الاعفاء من الغرامات

أطلقت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية مبادرات لإلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية، بهدف تخفيف الآثار الاقتصادية وتعزيز الامتثال الضريبي. فيما يلي أبرز تفاصيل هذه المبادرات:

١. إطلاق المبادرة الأولى (يونيو ٢٠٢٢):
   - بدأت الهيئة في ١ يونيو ٢٠٢٢ بإطلاق مبادرة لإلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية لمدة ٦ أشهر، وانتهت في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٢ .
٢. تمديد المبادرة الأولى (ديسمبر ٢٠٢٢):
   - مددت الهيئة المبادرة لمدة ٦ أشهر إضافية، من ١ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣١ مايو ٢٠٢٣، لمنح المكلفين فرصة أكبر لتصحيح أوضاعهم .
٣. إطلاق مبادرة جديدة (يونيو ٢٠٢٣):
   - أعلنت الهيئة عن مبادرة جديدة تبدأ من ١ يونيو ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مع إمكانية تمديدها، بهدف دعم المكلفين في الامتثال الضريبي .

٤. تمديد المبادرة الحالية (ديسمبر ٢٠٢٣)
- في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣، تم تمديد المبادرة حتى 31 ديسمبر ٢٠٢٤ ثم الى ٣٠ يونيه ٢٠٢٥، استمرارًا لدعم المكلفين في تصحيح أوضاعهم الضريبية .

٥. شروط الاستفادة:
- تسجيل المكلف في النظام الضريبي المعني.
- تقديم جميع الإقرارات الضريبية المطلوبة.
- سداد أصل دين الضريبة أو تقديم طلب تقسيط والالتزام بخطته.

٦. الغرامات المشمولة:
- غرامات التأخر في التسجيل، تقديم الإقرارات، والسداد.
- غرامات تصحيح الإقرارات، ومخالفات الضبط الميداني.

٧. الغرامات غير المشمولة:
- الغرامات المسددة قبل سريان المبادرة.
- الغرامات المتعلقة بمخالفات التهرب الضريبي.

٨. أهداف المبادرة:
- تخفيف الآثار الاقتصادية على المنشآت.
- تحفيز الالتزام الطوعي بالأنظمة الضريبية.

المبحث الخامس: آليات مكافحة التهرب الضريبي

آليات مكافحة التهرب الضريبي في السعودية

مكافحة التهرب الضريبي تُعتبر من أولويات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في السعودية لضمان الالتزام الضريبي وزيادة الإيرادات غير النفطية. تتبع الهيئة العديد من الآليات الفعّالة للحد من التهرب الضريبي، ومن أبرزها:

١- تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية

- الفوترة الإلكترونية :(E-Invoicing)
  - فرضت الهيئة نظام الفواتير الإلكترونية، الذي يلزم المكلفين بإصدار فواتير إلكترونية متكاملة لكل معاملة.
  - الهدف :تقليل التلاعب بالفواتير وضمان الشفافية في توثيق المبيعات.
  - النظام يتيح تتبع المعاملات بشكل دقيق والحد من الفواتير الوهمية.

٢- التفتيش والرقابة الميدانية

- الزيارات التفتيشية :

- تُجري الهيئة زيارات ميدانية مفاجئة للمكلفين للتأكد من صحة المعلومات المقدمة في الإقرارات الضريبية.

- التدقيق الضريبي :
  - يتم مراجعة السجلات المالية والفواتير من خلال عمليات تدقيق متقدمة.
  - الكشف عن التناقضات بين المبيعات الفعلية والمبلغ عنها.

٣- استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

- تقنيات التحليل الضريبي :
  - تعتمد الهيئة على أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل بيانات الشركات واكتشاف الأنماط المشبوهة التي قد تشير إلى تهرب ضريبي.

- الربط الإلكتروني :
  - ربط أنظمة الهيئة بجهات حكومية وشركات كبرى لتبادل البيانات وتحديد المخالفات.

٤- فرض عقوبات صارمة على المخالفين

- الغرامات المالية :

- فرض غرامات تصل إلى 3أضعاف الضريبة المستحقة في حالات التهرب الضريبي.

- إجراءات قانونية :
  - إحالة المخالفين إلى الجهات القضائية لفرض العقوبات الجنائية.
- إيقاف النشاط التجاري :
  - قد يتم إغلاق المنشآت أو إيقاف خدماتها في حالة التهرب.

٥- تعزيز التوعية والشفافية

- برامج التوعية :
  - إطلاق حملات توعوية للمكلفين حول أهمية الامتثال الضريبي والعقوبات المرتبطة بالتهرب.
- تشجيع الالتزام الطوعي :
  - الهيئة تُطلق مبادرات مثل الإعفاء من الغرامات لفترة محددة، مما يدفع الشركات لتصحيح أوضاعها.

الفصل السادس:

استخدام التكنولوجيا في إدارة ضريبة القيمة المضافة

المبحث الأول: الفوترة الإلكترونية-e) Invoicing)

المبحث الثاني: أهداف نظام الفوترة الإلكترونية

المبحث الثالث: مزايا الفوترة الإلكترونية

المبحث الرابع: الالتزامات على الشركات

المبحث الخامس: عقوبات عدم الامتثال

المبحث الأول: الفوترة الإلكترونية(e-Invoicing)

الفوترة الإلكترونية هي عملية إصدار وتبادل الفواتير بشكل إلكتروني بين الموردين والعملاء باستخدام أنظمة تقنية متطورة، بدلاً من استخدام الفواتير الورقية التقليدية او برامج تحرير النصوص. يعتمد هذا النظام على **الأنظمة البرمجية** التي تتيح للشركات إصدار وتوثيق الفواتير بشكل فوري، وإرسالها إلى الهيئة الضريبية أو الأطراف المعنية بشكل إلكتروني عبر **الواجهات البرمجية** (API)المخصصة لذلك.

مراحل تطبيق الفوترة الإلكترونية

تم تطبيق الفوترة الإلكترونية على مرحلتين:

١- المرحلة الأولى: "الفوترة الإلكترونية" (من ٤ ديسمبر ٢٠٢١)

- التسجيل الإلزامي :تم إلزام جميع المنشآت المسجلة في ضريبة القيمة المضافة (VAT) بإصدار فواتير إلكترونية ابتداءً من 4ديسمبر ٢٠٢١.
- متطلبات النظام :تشمل أن تكون الفواتير موثقة بشكل إلكتروني، مع تضمين بيانات محددة مثل رقم الفاتورة،

تاريخ الإصدار، الرقم الضريبي، قيمة الضريبة، وغيرها من التفاصيل الهامة.

- أنواع الفواتير :تشمل الفواتير الضريبية (للبيع المحلي) والفواتير للمبيعات الدولية.

٢- المرحلة الثانية: "الفوترة الإلكترونية المتكاملة" (من ١ يناير ٢٠٢٣)

- التطبيق الكامل :في ١ يناير ٢٠٢٣، بدأ تطبيق المرحلة الثانية من الفوترة الإلكترونية، والتي تشمل :
  - التكامل مع الهيئة :جميع الفواتير يجب أن تكون مرتبطة مباشرةً بنظام الهيئة عبر الواجهة البرمجية (API).
  - الربط الفوري :يتم إرسال الفواتير بشكل آلي إلى الهيئة بعد إصدارها من قبل المنشآت.
  - المراقبة الفورية :الهيئة يمكنها مراقبة الفواتير في الوقت الفعلي ومراجعتها، مما يساعد في تقليل التلاعب الضريبي.

المبحث الثاني: أهداف نظام الفوترة الإلكترونية

١. تقليل التهرب الضريبي :من خلال ضمان تسجيل جميع المعاملات في النظام الضريبي بشكل فوري وشفاف.

٢. تحسين الامتثال الضريبي :من خلال تسهيل عملية تقديم الفواتير والمراجعة من قبل الهيئة.

٣. زيادة الشفافية :حيث يتم تتبع جميع المعاملات عبر الفواتير الإلكترونية المعتمدة من الهيئة.

٤. تحسين الكفاءة :من خلال تسريع عملية إصدار الفواتير، والحد من استخدام الورق.

المبحث الثالث: مزايا الفوترة الإلكترونية

- السرعة والدقة :تسهم الفواتير الإلكترونية في تسريع عملية إصدار الفواتير وتصحيح أي أخطاء بسهولة.
- التكامل مع الأنظمة الحكومية :تسهل العملية وتقلل من تدخل العنصر البشري في عملية التسجيل والإبلاغ.
- تقليل التكاليف :القضاء على الحاجة إلى التعامل مع الفواتير الورقية، مما يوفر التكاليف المترتبة على الطباعة والتخزين.
- الامتثال الضريبي :تسهل عملية التدقيق والمراجعة على الشركات مما يقلل من المخالفات.

المبحث الرابع: الالتزامات على الشركات

- إصدار الفواتير الإلكترونية :يجب على جميع الشركات التي تخضع لضريبة القيمة المضافة إصدار فواتير ضريبية إلكترونية وفقًا للمتطلبات.
- الاحتفاظ بالفواتير :الشركات ملزمة بالاحتفاظ بالفواتير الإلكترونية لفترة تصل إلى ٦ سنوات.
- التكامل مع نظام الهيئة :يجب أن تكون الأنظمة البرمجية للشركات قادرة على التواصل مع نظام الهيئة عبر الواجهة البرمجية.

المبحث الخامس: عقوبات عدم الامتثال

- غرامات مالية :الشركات التي لا تلتزم بالفوترة الإلكترونية أو التي ترفض استخدامها قد تواجه غرامات مالية تصل إلى 50,000ريال سعودي لكل حالة.
- تدابير قانونية :قد تتخذ الهيئة إجراءات قانونية ضد الشركات المخالفة في حالة التلاعب أو التهرب الضريبي المرتبط بالفواتير.

الفصل السابع:

التحديات والفرص المستقبلية

المبحث الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق الضريبة

المبحث الثاني: فرص تحسين النظام الضريبي

المبحث الثالث: التوصيات لتحقيق الكفاءة والشفافية

المبحث الرابع: دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

المبحث الخامس: ماهية التهرب الضريبي وآليات مكافحته

المبحث الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق الضريبة

التحديات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق الضريبة

تطبيق الضرائب، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة(VAT) ، يواجه تحديات على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فيما يلي أبرز التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات عند تطبيق الضرائب:

أولاً: التحديات الاجتماعية

١. تأثيرها على الفئات ذات الدخل المحدود:
   - الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة تُفرض بالتساوي على الجميع، بغض النظر عن مستوى الدخل.
   - يمكن أن تؤدي إلى زيادة العبء المالي على الأسر ذات الدخل المحدود، مما يرفع مستوى التفاوت الاجتماعي.

٢. ردود الفعل من المواطنين:

- تطبيق الضرائب قد يواجه انتقادات، خاصة إذا لم يكن هناك وعي كافٍ بمزاياها وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني.

٣. الثقافة الضريبية:

- قلة وعي المجتمع بأهمية الضرائب ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية قد تؤدي إلى عدم الامتثال أو رفض الضريبة.
- وجود تصور عام بأن الضرائب عبء إضافي، وليس أداة تنموية.

٤. تأثير التضخم:

- تطبيق الضرائب يؤدي غالبًا إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يزيد من تكلفة المعيشة، ويؤثر سلبًا على القوة الشرائية للأسر.

٥. الثقة في الحكومة:

- التحدي يكمن في إقناع المجتمع بأن العائدات الضريبية ستُستخدم بكفاءة لدعم التنمية، وتحسين الخدمات العامة، وليس كعبء إضافي دون مقابل.

ثانيًا: التحديات الاقتصادية

١. زيادة تكاليف الأعمال:

- الشركات تتحمل عبئًا إضافيًا بسبب الحاجة إلى الامتثال لأنظمة الضرائب، مثل :
  - تحديث أنظمة المحاسبة.
  - تحمل تكاليف إصدار الفواتير الإلكترونية.
- قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج، التي تُنقل بدورها إلى المستهلك.

٢. تأثير على الاستهلاك:

- فرض الضرائب يؤدي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي، حيث يميل الناس إلى تقليل شراء السلع الكمالية نتيجة لارتفاع الأسعار.

٣. التأثير على الاستثمار:

- قد يرى المستثمرون الضرائب كعامل يقلل من العائد على الاستثمار، مما يؤدي إلى تباطؤ الاستثمارات الجديدة.

٤. التحديات الإدارية للشركات الصغيرة والمتوسطة:

- الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تواجه صعوبات في الامتثال لأنظمة الضرائب، مثل تقديم

الإقرارات الضريبية، مما يشكل عبئًا إداريًا وماليًا عليها.

٥. تهرب ضريبي:

- ارتفاع معدلات الضرائب قد يُشجع بعض الشركات والأفراد على التهرب الضريبي، مما يؤثر على تحقيق الأهداف المالية.

ثالثًا: التحديات السياسية والبيئية المحيطة

١. التوقيت غير المناسب:

- إذا طُبقت الضرائب في فترات تعاني فيها الدول من ركود اقتصادي أو أزمات، فقد تؤدي إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد وتباطؤ النمو.

٢. الاقتصاد غير الرسمي:

- قد تزداد الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (السوق السوداء) للهروب من الالتزامات الضريبية.

٣. الأثر على العلاقات التجارية:

- فرض الضرائب قد يزيد من تكلفة الاستيراد والتصدير، مما يؤثر على التجارة الدولية.

كيفية مواجهة هذه التحديات

١. برامج دعم للفئات ذات الدخل المحدود:
   - مثل تقديم الإعانات النقدية (مثل برنامج حساب المواطن في السعودية) لتخفيف العبء المالي.

٢. حملات توعية:
   - تعزيز الثقافة الضريبية بين المواطنين والشركات حول أهمية الضرائب ودورها في التنمية.

٣. تصميم ضرائب عادلة:
   - استثناء أو تخفيض الضرائب على السلع الأساسية والخدمات الضرورية لتقليل التأثير السلبي على الفئات الضعيفة.

٤. تحسين الإدارة الضريبية:
   - تبسيط الإجراءات الضريبية لتقليل التكلفة الإدارية على الشركات الصغيرة والمتوسطة.
   - تعزيز الأنظمة الإلكترونية لتحسين الامتثال وكشف التهرب الضريبي.

٥. الشفافية الحكومية:
   - عرض تفاصيل واضحة حول كيفية استخدام الإيرادات الضريبية لتمويل المشاريع التنموية وتحسين الخدمات.

المبحث الثاني: فرص تحسين النظام الضريبي

فرص تحسين النظام الضريبي

تحسين النظام الضريبي يُسهم في تعزيز كفاءته، زيادة الامتثال، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فيما يلي أبرز الفرص المتاحة لتحسين النظام الضريبي، خاصة في دول مثل السعودية التي تسعى لتنويع مصادر دخلها وتعزيز الاستدامة المالية:

١- تعزيز الشفافية والثقة

- إتاحة معلومات واضحة عن استخدام الإيرادات الضريبية :
  - تقديم تقارير دورية للجمهور حول كيفية استخدام عائدات الضرائب في تمويل المشاريع التنموية والخدمات العامة.
  - زيادة الثقة من خلال إظهار الأثر الإيجابي للنظام الضريبي.
- منصات مفتوحة للمكلفين :
  - إنشاء أدوات رقمية تتيح للأفراد والشركات تتبع معاملاتهم الضريبية بسهولة.

٢- تحسين التكنولوجيا والتحول الرقمي

- التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي :
  - تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط المشبوهة ومنع التهرب الضريبي.
- تعزيز الربط الإلكتروني :
  - ربط النظام الضريبي مع المؤسسات الحكومية والخاصة لزيادة التكامل وسهولة تدفق البيانات.
- تبسيط الإجراءات :
  - توفير تطبيقات وأنظمة إلكترونية أكثر سهولة لاستخدام الأفراد والشركات لتقديم الإقرارات والسداد.

٣- تقديم حوافز للامتثال الضريبي

- الخصومات والحوافز :
  - تقديم خصومات ضريبية أو برامج مكافآت للمكلفين الملتزمين لتشجيع الامتثال الطوعي.
- مبادرات الدعم :
  - إطلاق برامج تدريب واستشارات للشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الامتثال وتقليل الأعباء الإدارية.

٤- التوسع في قاعدة المكلفين

- إدماج الاقتصاد غير الرسمي :
  - استهداف الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة لتوسيع القاعدة الضريبية.
- تنويع الضرائب :
  - دراسة إمكانية تطبيق أنواع أخرى من الضرائب (مثل الضرائب التصاعدية أو ضرائب الكربون) التي تتناسب مع احتياجات الاقتصاد المحلي.

٥- تصميم نظام أكثر عدالة

- تخفيف العبء عن الفئات ذات الدخل المحدود :
  - إعفاء أو تخفيض الضرائب على السلع والخدمات الأساسية.
- زيادة التصاعدية في الضرائب :
  - تصميم ضرائب تتناسب مع مستويات الدخل بحيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع نسبة أكبر.

٦- تعزيز الثقافة الضريبية

- حملات توعية :

- تنظيم حملات إعلامية لشرح أهمية النظام الضريبي وفوائده على الاقتصاد والمجتمع.

- التعليم المالي :
  - إدراج مفاهيم ضريبية أساسية في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي منذ الصغر.

٧- تقليل العبء الإداري على المكلفين

- توحيد الإجراءات :
  - دمج العمليات الضريبية (مثل التسجيل، الإقرار، السداد) في نظام واحد بسيط.
- مرونة أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة :
  - وضع أنظمة مبسطة للشركات الصغيرة لتقليل التكاليف الإدارية المرتبطة بالامتثال الضريبي.

٨- تحسين كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب

- التعاون الدولي :
  - الانضمام إلى اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى لتقليل التهرب عبر الحدود.
- تشديد الرقابة الميدانية :

- زيادة عمليات التفتيش الميداني وتطوير أدوات رقمية لرصد التهرب الضريبي.

٩- التكيف مع التغيرات الاقتصادية

- مرونة السياسات الضريبية :
  - تصميم نظام ضريبي يمكنه التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية (مثل الأزمات الاقتصادية أو التضخم.(
- ضرائب متخصصة :
  - مثل ضرائب الكربون أو ضرائب التكنولوجيا التي تستهدف قطاعات معينة وتعزز التنمية المستدامة.

١٠- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص

- الشراكات الاستراتيجية :
  - التعاون مع الشركات لتطوير حلول تقنية لتحسين النظام الضريبي.
- إشراك القطاع الخاص في وضع السياسات :
  - الاستماع إلى الشركات وأصحاب المصلحة عند تعديل أو تطوير النظام الضريبي.

المبحث الثالث: أبرز التوصيات لتحقيق الشفافية في مجال ضريبة القيمة المضافة

تحقيق الشفافية في مجال ضريبة القيمة المضافة (VAT) يعزز الثقة بين المكلفين والجهات الحكومية، ويُحسن الامتثال الضريبي. فيما يلي مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف:

١- تحسين التوعية العامة

- حملات إعلامية شاملة :
  - تنظيم حملات توضح أهمية الضريبة ودورها في تمويل الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
- تعزيز الثقافة الضريبية :
  - إدراج مفاهيم ضريبية في المناهج الدراسية وبرامج التثقيف المجتمعي.

٢- نشر تقارير دورية عن الإيرادات الضريبية

- تقارير مالية شفافة :

- إصدار تقارير دورية توضح حجم الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة وكيفية استخدام هذه الأموال.

- إظهار الأثر الاقتصادي :
  - شرح كيف تُستخدم الإيرادات في مشاريع التنمية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

٣- توفير منصات إلكترونية شفافة

- بوابات إلكترونية للمكلفين :
  - تقديم خدمات إلكترونية تتيح للمكلفين تتبع وضعهم الضريبي، الإقرارات المقدمة، والمبالغ المستحقة أو المسددة.
- إتاحة البيانات المفتوحة :
  - تمكين المواطنين من الاطلاع على الإحصاءات والبيانات المرتبطة بالضريبة.

٤- تبسيط الإجراءات الضريبية

- أنظمة سهلة الاستخدام :

- تبسيط تسجيل الشركات، تقديم الإقرارات، وسداد الضرائب باستخدام منصات رقمية مبسطة.

- تقليل البيروقراطية :
  - الحد من العمليات المعقدة التي قد تسبب ارتباكًا أو تشجع على التهرب الضريبي.

٥- تعزيز المراقبة والتدقيق

- أنظمة ذكية لرصد المخالفات :
  - استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واكتشاف الأنماط المشبوهة في المعاملات الضريبية.
- التفتيش الميداني الشفاف :
  - توثيق عمليات التدقيق الميداني ونشر نتائجها عند الضرورة.

٦- تقديم حوافز للامتثال

- مكافآت للمكلفين الملتزمين :
  - تقديم حوافز مالية أو تخفيضات للشركات والأفراد الذين يظهرون التزامًا قويًا بالقوانين الضريبية.

- برامج لتصحيح الأوضاع :
  - إطلاق مبادرات للإعفاء من الغرامات أو تخفيف العقوبات للمكلفين الذين يقومون بتسوية أوضاعهم بشكل طوعي.

٧- مكافحة التهرب الضريبي بشفافية

- إجراءات عقابية معلنة :
  - نشر تفاصيل العقوبات والغرامات المفروضة على المتهربين، مع الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية.
- التعاون الدولي :
  - تعزيز الشفافية من خلال الانضمام إلى اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية مع الدول الأخرى.

٨- ضمان العدالة الضريبية

- تخفيف العبء على الفئات ذات الدخل المحدود :
  - تقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية على السلع الأساسية والخدمات الضرورية.
- تصميم نظام تصاعدي :

- فرض ضرائب أعلى على الأنشطة ذات الربحية الكبيرة أو الفئات ذات الدخل المرتفع.

٩- توضيح القوانين واللوائح

- أدلة إرشادية واضحة :
  - توفير كتيبات ودلائل تُبسط القوانين واللوائح المتعلقة بالضريبة بلغة سهلة للجمهور.
- دعم فني للمكلفين :
  - تقديم ورش عمل ودورات تدريبية للشركات لفهم كيفية الامتثال للقوانين.

١٠- إشراك المجتمع وأصحاب المصلحة

- الاستماع لآراء المكلفين :
  - عقد جلسات تشاورية مع الشركات والمواطنين لمناقشة تحديات النظام الضريبي وكيفية تحسينه.
- تعزيز دور القطاع الخاص :
  - التعاون مع القطاع الخاص لتحسين النظام الضريبي وتطوير حلول مبتكرة

- وأرى من اللازم أن أشيد بجهود المملكة متمثلة في هيئة الزكاة ، حيث ان التوصيات المذكورة أعلاه نجدها حريصة علي تطبيقها وتطويرها باستمرار وهي متفوقةٌ في ذلك مقارنة مع دول أخرى كثيرة.

المبحث الرابع: دور ضريبة القيمة المضافة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠

- ضريبة القيمة المضافة (VAT) تُعد أحد الأدوات الاقتصادية التي تبنتها المملكة العربية السعودية ضمن خططها لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية. فيما يلي أبرز أدوار الضريبة في تحقيق أهداف الرؤية:

١- تنويع مصادر الدخل

- تقليل الاعتماد على النفط :
  - مع تذبذب أسعار النفط، تُساهم ضريبة القيمة المضافة في توفير مصدر دخل ثابت ومستدام.
  - أصبحت الإيرادات الضريبية أحد المكونات الرئيسية للإيرادات غير النفطية، مما يقلل من تأثير تقلبات أسواق الطاقة على الاقتصاد الوطني.
- زيادة الإيرادات غير النفطية :

- ارتفعت الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة بشكل كبير منذ تطبيقها في ٢٠١٨، مما عزز قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية.

٢- تمويل الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة

- القطاعات المستهدفة :
  - تستخدم إيرادات الضريبة لتمويل قطاعات رئيسية مثل التعليم، الصحة، والإسكان.
  - الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل مشروع نيوم والمشاريع السياحية.
- تحسين جودة الخدمات :
  - تمويل البرامج التي تهدف إلى رفع جودة الحياة، مثل الخدمات الصحية المتطورة، والمبادرات الاجتماعية.

٣- تعزيز الاستدامة المالية

- تقليل العجز المالي :
  - ساعدت الضريبة في تحسين الوضع المالي للدولة من خلال توفير إيرادات مستدامة.

- مواجهة الأزمات الاقتصادية :
  - في ظل جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ساعدت زيادة نسبة الضريبة إلى ١٥% على استقرار الميزانية وتمويل القطاعات الحيوية.

٤- دعم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية

- تحفيز نمو قطاعات جديدة :
  - ساهمت الإيرادات الضريبية في دعم الاستثمارات في قطاعات مثل السياحة، الترفيه، والصناعة.
- تشجيع الشركات على الامتثال والشفافية :
  - تطبيق ضريبة القيمة المضافة أدى إلى تحسين البيئة التنظيمية وتعزيز شفافية المعاملات التجارية، مما يُشجع الاستثمار الأجنبي والمحلي.

٥- تعزيز الشفافية والحوكمة

- تنظيم السوق المحلي :
  - فرض الضريبة تطلب إصدار فواتير ضريبية دقيقة، مما ساعد على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- مكافحة التهرب الضريبي :

- تطبيق أنظمة مثل الفوترة الإلكترونية ساعد في تتبع المعاملات التجارية وتقليل التلاعب.

٦- خلق فرص العمل

- الوظائف في القطاعات الجديدة :
  - استخدام الإيرادات الضريبية لتمويل القطاعات الناشئة أدى إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي، بما يدعم أهداف الرؤية في خفض معدلات البطالة.
- تعزيز المهارات :
  - دعم برامج التدريب والتعليم لتحسين الكفاءات المحلية بما يتناسب مع احتياجات السوق.

٧- تعزيز مكانة السعودية عالميًا

- التوافق مع الأنظمة الدولية :
  - تطبيق ضريبة القيمة المضافة جعل النظام المالي السعودي أكثر انسجامًا مع المعايير العالمية.
- جذب الاستثمار الأجنبي :
  - بيئة اقتصادية منظمة وشفافة تُحفز المستثمرين على الثقة بالاقتصاد السعودي